الجمهورية الجزائرية الديمقراطيةالشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سكيكدة 20 أوث 1955

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنــوان المذكــرة:

المقاولاتية ،الابتكار والنمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

-إعـداد الطـالــبة:

- بوجدو خولة

-إشـراف:

أ. د. يونس بوعصيدة رضا

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
مريم مسيعد	أستاذة محاضرة قسم أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
رضا يونس بوعصيدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
خديجة خنطيط	أستاذة محاضرة قسم أ	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب: بوجدو حولة

تاريخ الميلاد: 06/07/1996 بـ قرة

عنوان الاقامة: بلدية قرة ... اثرة تمالوس ولاية سكيكدة

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 360139041

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

المقاولاتية ... ابتكار ... والنمو الاقتصادي في الجزائر

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: يونس بوجميدة رضا

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

نظر من أجل المصادقة على توقيع العبد/

أكركرة في: 26 ماي 2021

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه

العون المكلف

كمال لعنائي

الاسم واللقب والتوقيع

بوجدو حولة

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): بوحبوحوله.

تاريخ الميلاد: 26/07/1996 بـ كركرة /ولاية: سكيكدة.

عنوان الاقامة: بلدية كركرة، دائرة تمالوس، ولاية سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 36013941

وفي يوم: 26/06/2022/ 2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

المقاولاتية، الابتكار والنمو الاقتصادي في الجزائر

السنة الجامعية: 2021/2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: بونس بوحفيرة رضا

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

بوحبوحوله

نظر من أجل المصادقة على توقيع المعني
المصادقة
محررة في: 26 جوان 2022
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي و بتفويض منه
العون المكلف
الزهرة رماش

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الأستاذ/ الدكتور: رضا بوناب بوعبيدة .....

المشرف على الطلبة الآتية اسماؤهم:

1- بوحيدة خولة .....

2- ....

تخصص: اقتصاد دولي .....

أقر بأن مذكرة الماستر التي أشرف عليها والموسومة بـ:

المنافسة الابتكار والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية .....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، وأجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

توقيع الطالب الاول	توقيع الطالب الثاني	توقيع المشرف
2022/06/26	2022/06/26	2022/06/26
.....	.....	.....
		أ.د بوناب بوعبيدة رضا

Université 20 Août 55
SKIKDA

بسم الله الرحمن الرحيم

" يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ
الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ
إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ "{البقرة:269}.

إهداء

إلى الذين قال فيهما ربي: وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

الحمد لله الذي أتم علينا هدا فإليك يا الله أرفع يدي ولأحمدك وأشكرك على توفيقك فبعون الله تخطينا الصعاب وحققنا الحلم المراد

أولا أشكر الله عزوجل الذي لا يضيع أجر من أحسن عملا

أهدي ثمرة جهدي هدا إلى :

إلى من أرشدني إلى نور العلم وعلمني معنى الحياة،إلى درعي الدي به إحتميت،الذي شق لي بحر العلم والتعليم،إلى من احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،إلى من حصد الأشواك في دربي ليمهد لي طريق العلمي ومعلمي في الحياة

" أبي العزيز أطال الله في عمره" .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان،إلى بسمة الحياة وسر الوجود،وفرت لي الأمان وسقتني بالعلم والأدب إلى من فرحت لفرحتي وتألمت لألمي وسهرت لراحتي،ويهون عليها كل شيء إلى أغلى الحبايب

" أمي الحبيبة أطال الله في عمرها " .

إلى من كان سندا لي منذ عرفته خطيبي "علي حفظه الله" .

إلى من شاركوني الحياة تحت سقف واحد "إخوتي وأخواتي وكل أحفادي".

إلى صديقاتي ورفيقات الدرب " نبيلة،سميرة،نوال ،حنان،روفيدة " .

إلى جميع الأقارب والأحباب ،إلى كل عزيز على قلبي،إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

صدق الله العظيم

سورة النمل: الآية 19

امتثالا لقوله تعالى :" و اذ تأذن لئن شكرتم لازيدنكم "الآية 07 سورة إبراهيم

وقول رسوله الكريم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عزوجل "

بداية اشكر واحمد الله عزوجل على توفيقي و أعانتي في انجاز وإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المحترم الدكتور بوعصيدة يونس رضا على إشرافه وتوجيهاته لانجاز هذا العمل.

إلى كافة أساتذة قسم العلوم الإقتصادية الدين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلو علينا بالأمانة العلمية .

أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من أساتذة جامعة 20أوث 1955سكيكدة .

إلى كل من ساعدني وشجعني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي المتواضع نفعا يستفيد منه الطلبة المقبلين على التخرج من بعدي.

والحمد لله رب العالمين

ملخص :

تهدف هده الدراسة إلى دور ومدى مساهمة المقاولاتية والابتكار في النمو الاقتصادي في الجزائر ، انطلاقا من طرح الإشكالية التالية : كيف يمكن تطوير المقاولاتية والابتكار في الجزائر من اجل تحقيق النمو الاقتصادي ؟،تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أهم الآليات والسياسات التي تعتمد عليها الجزائر لدعم المقاولاتية ،خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأساس الذي يمكن الشباب من تجسيد أفكاره الابتكارية في شكل مشاريع .

وقد خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج ، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ملحوظا في تعدادها ،ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها ، وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل والمساهمة في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة ،إلى أن دورها في ترقية الصادرات لم يرقى للمستوى المرغوب .

الكلمات المفتاحية : الابتكار ،المقاولاتية ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،النمو الاقتصادي ،الجزائر

Summary:

This study aims at the role and extent of the contribution of entrepreneurship and innovation to economic growth in Algeria, based on posing the following problem: How can entrepreneurship and innovation be developed in Algeria in order to achieve economic growth?, The importance of the study lies in identifying the most important mechanisms and policies that Algeria relies on to support entrepreneurship Especially small and medium enterprises, which are the basis on which young people can embody their innovative ideas in the form of projects.

This study has concluded several results, where small and medium enterprises have known a remarkable increase in their number, and their contribution to economic and social development in light of the increasing interest in them, and stressed their importance in creating jobs and contributing to the gross domestic product and added value, until their role in promoting Exports did not live up to the desired level.

Keywords: innovation, entrepreneurship, small and medium enterprises, economic growth, Algeria

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرش الأشكال	
مقدمة عامة	أ –د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمقاولاتية، الابتكار والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول :دور المقاولاتية والإبتكار في تطوير النمو الإقتصادي	**07**
المطلب الأول: الإطار النظري للمقاولاتية	**07**
الفرع الأول:نشأة ومفهوم المقاولاتية	**07**
الفرع الثاني:أهمية المقاولاتية وصورها	**12**
الفرع الثالث:العوامل المشجعة للمقاولاتية	**13**
المطلب الثاني:الإطار النظري للابتكار	**14**
الفرع الأول:مفهوم الإبتكار وأنواعه	**14**
الفرع الثاني:مصادر ،مبادئ وأهمية الإبتكار	**15**
الفرع الثالث:أشكال الإبتكار في المؤسسات	**18**
المطلب الثالث: الابتكار والنمو الاقتصادي	**20**
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	**20**
الفرع الثاني:محددات النمو الإقتصادي	**21**
الفرع الثالث: تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي	**22**
المبحث الثاني : علاقة المتغيرات	**25**
المطلب الأول: علاقة المقاولاتية بالابتكار.	**25**
المطلب الثاني: علاقة المقاولاتية بالنمو الاقتصادي	**26**
المطلب الثالث: علاقة الابتكار بالنمو الاقتصادي	**28**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة	**29**
المطلب الأول: الدراسة العربية	**29**

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**31**
المطلب الثالث: القيمةالعلمية المضافة	**33**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: المقاولاتية ،الإبتكار والمؤسسات الصغيرة في الجزائر	
تميهد	**36**
المبحث الأول: نبذة عن المقاولاتية في الجزائر	**37**
المطلب الأول:واقع المقاولاتية الجزائرية في ظل الإصلاحات	**37**
المطلب الثاني :هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر	**39**
الفرع الأول : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	**39**
الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	**41**
الفرع الثالث :الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	**45**
الفرع الرابع :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	**45**
المبحث الثاني:قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**48**
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	**48**
المطلب الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**49**
الفرع الأول:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**50**
الفرع الثاني:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	**53**
الفرع الثالث:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط	**55**
المطلب الثالث:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني	**57**
الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**57**
الفرع الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	**58**
الفرع الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**60**
المبحث الثالث:الإبتكار ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	**62**
المطلب الأول:واقع الإبتكار في الجزائر	**62**
الفرع الأول :وضعية الإبتكار في الجزائر حسب مؤشر الإبتكار العالمي	**62**
الفرع الثاني:مدخلات ومخرجات النظام الجزائري للإبتكار	**64**
المطلب الثاني:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات	**70**
المطلب الثالث:العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم الحلول	**73**
الفرع الأول:العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**73**

الفرع الثاني :أهم الحلول الممكنة لتجاوز عقبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**75**
خلاصة الفصل الثاني.	**76**
خاتمة عامة .	**77**
قائمة المراجع.	**80**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم 01	تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2016-2019	40
جدول رقم 02	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب نوع النشاط	42
الجدول رقم 03	مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة مند تأسيسها حسب قطاع النشاط والجنس	44
جدول رقم 04	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض	46
جدول رقم 05	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
جدول رقم 06	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
جدول رقم 07	عدد المؤسسات العامة والخاصة ونسبتها المئوية	53
الجدول رقم 08	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	53
جدول رقم 09	توزيع وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	55
الجدول رقم10	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة خلال سنة 2019	56
الجدول رقم11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	57
الجدول رقم 12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2015-2019	59
جدول رقم 13	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2005-2018)	60
الجدول رقم 14	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار العالمي خلال الفترة 2010-2020	62
الجدول رقم 15	تطور مؤشر الإبتكار العالمي للفترة 2013-2020	63
الجدول رقم 16	مؤشر الإبتكار بمدخلاته ومخرجاته	65
الجدول رقم 17	تطور مدخلات النظام الجزائري للإبتكار جلال الفترة 2010-2020	66
الجدول رقم 18	تطور مخرجات النظام الجزائري للإبتكار 2020-2020	68
الجدول رقم 19	تطور الصادرات خارج المحروقات 2010-2017	70
جدول رقم 20	التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات 2010-2017	71

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	المقاولاتية بمفهومها الواسع	**11**
الشكل رقم 02	رسم تخطيطي ملخص لتطور طبيعة المنافسة في نظرية النمو الاقتصادي	**23**
الشكل رقم 03	نموذجGEM المرصد العالمي للمقاولاتية	**27**
الشكل رقم 04	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض	**46**
الشكل رقم 05	منحى تطور كل من عدد المؤسسات ومناصب الشغل 2008-2019	**52**
الشكل رقم 06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2019 حسب قطاع النشاط	**55**
الشكل رقم 07	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**58**
الشكل رقم 08	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**60**
الشكل رقم 09	تطور مؤشرات الإبتكار العالمي للفترة 2013-2020	**63**
الشكل رقم 10	نمودج الإبتكار العالمي.	**64**
الشكل رقم 11	تطور مؤشرات الإبتكار بمدخلاته ومخرجاته	**65**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد المقاولاتية الأساس الذي تعتمد عليه الدول والاقتصاد العالمي عبر التاريخ ، بالإضافة إلى كونها تتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية ،والسياسية للمحيط الذي تعيش فيه من أجل خلق قيمة مضافة تساهم في تطوير المجتمع في مختلف المجالات والتنمية المستدامة ، فمنذ فترة طويلة تم الاعتراف بأن المقاولاتية تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية ،وأن المقاولين هم عاملين أساسيين في التغير في ظل اقتصاد السوق مما يجعل المقاولاتية محور رئيسي في جدول الأعمال بالنسبة لصالحي السياسة الاقتصادية من أجل الاعتماد عليها كمصدر لخلق فرص العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي.

تعتبر المقاولاتية وسيلة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي لأنها تسمح باكتساب الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستعملة فالاقتصاد وتلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول .

يرتبط الابتكار في المؤسسات بتطور المعارف العلمية والتكنولوجية ، وهو يستمد أصوله من الإكتشاف ، الاختراع ،ظهور أفكار جديدة ،حاجة جديدة يمكن التعبير عنها من قبل الزبائن.

إن للإبتكار أهمية كبيرة في تغيير طرق الإنتاج والتحرك التسويقي والتجاري ، كما أن له دور على مستوى المحيط الإقتصادي ، لا يتعلق الإبتكار إلا بالمؤسسات الكبيرة والجامعات والدول بإعتبارها تحتوي على مراكز للبحث والتطوير بل هو يتواجد بكثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إنطلاقا من سنوات الستينات ظهرت تكنولوجية جديدة أساسية والتي كان غالبا مصدرها المؤسسات الصغيرة ، هذه الموجة من الإبتكارات الأساسية أدت إلى عودت ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السبعينات والثمانينات.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم محركات التنمية الإقتصادية ،وأحد دعائمها الرئيسية ، فلقد أثبتت قدرتها في حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة ، فإن الإهتمام الزائد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة ومساهمتها في زيادة الصادرات من خلال خلق ثروة ، تحقيق قيمة

مضافة وأرباح تعود على الدولة ، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحضى بالمكانة المتصورة لها في الإقتصاد الوطني ولا تزال كذلك قطاعا هشا ومعرض للعديد من المعوقات التي تعرقل التنمية ، مما دفع بالدول إلى وضع تدابير وإجراءات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي وهذا من أجل المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات إذ إستغلت في تنويع هيكل الإنتاج وتنويع الصادرات ماينتج عن التنويع في الأسواق وتوسيع هيكل الموارد المالية للدولة ، وقد تلعب المشاريع المقاولاتية دورا هاما في تحقيق ذلك لأنها ملك للقطاع الخاص الذي يعرف بدافعيته لتنظيم المكاسب والثروة.

الإشكالية:

كيف يمكن تطوير المقاولاتية والابتكار في الجزائر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ؟

وللإجابة على الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو واقع المقولاتية في الجزائر؟
- هل المقاولاتية والابتكار تأثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

- للمقاولاتية والابتكار دور فعال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .
- للمقاولاتية والابتكار دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيارنا هذا الموضوع منها الميول الشخصي نحو كل ما يتعلق بالمقاولاتية والابتكار.

اليقين بأهمية هذا الموضوع وخصوصا العلاقة الجوهرية بين المقاولاتية والابتكار والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز فعالية قطاع المقاولاتية والإبتكار في تحقيق النمو الإقتصادي

- توضيح ماهية العلاقة بين المقاولاتية والإبتكار التي تكتسبها هذه العلاقة.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية مع تفعيل العملية الإبتكارية فيها كنتيجة لنجاحها.
- تسعى هذه الدراسة إلى إبراز فعالية قطاع المقاولاتية والإبتكار في تحقيق النمو الإقتصادي .
- يعتبر نجاح إقتصاد المقاولات الصغيرة والمتوسطة خطوة هامة للتحول إلى مؤسسات كبيرة في المستقبل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال خصوصة المقاولة وأهم محدداتها و الإبتكار كأخد مداخل إكتشاف الفرص التي تتوفر في السوق من خلال مساهمة المؤسسات الإبتكارية في القيمة المضافة.

إبراز الدور الفعال للمقاولاتية ودورها في خلق مناصب شغل وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها أداة محركة للإقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي ، التحليلي ،حيث إستعملنا المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري لظاهر المقاولاتية والإبتكار ودورهما في النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر– في حين تم الإعتماد على المنهج التحليلي في الإطار التطبيقي من خلال إحصائيات واقع المقاولاتية والإبتكار في الجزائر.

هيكل البحث:

من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة قسمت هذا البحث إلى فصلين وهما كالتالي :

الفصل الأول: قمت بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والابتكار والنمو الاقتصادي ، والمبحث الثاني تناولنا فيه العلاقة النظرية بين الابتكار والمقاولاتية والنمو الاقتصادي ، والمبحث الثالث أخذت فيه الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة.

الفصل الثاني :قمت بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للمقاولاتية، الابتكار والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل جملة من المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والابتكار والنمو الاقتصادي، كما يستعرض علاقة المتغيرات ببعضها البعض، كما يستعرض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وعليه سيكون هيكل هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: دور المقاولاتية والابتكار في تطوير النمو الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

المطلب الثاني: الإطار النظري للابتكار

المطلب الثالث: الابتكار والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: علاقة المتغيرات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة

المبحث الاول:دور المقاولاتية والابتكار في تطوير النمو الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

الفرع الأول: نشأة ومفهوم المقاولاتية

أولا: نشأة المقاولاتية

إلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الآلة، تنتشر بشكل واسع في الأرياف، بعدها تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة التجارية.

وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة، إلا أن الباحثين الاقتصاديين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب آدم سميث فالمؤسسة توجد فقط من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، إلا أن أفكاره تعرضت للانتقاض خاصة من طرف Cantillon فيما يخص دور المقاول[1].

بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر ليعني "الشخص الذي يباشر عمل ما" أو بكل بساطة هو شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال.[2]

فالمقاول حسب Cantillon سنة 1755 و Say سنة 1803 هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon1755 عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري بسعر أكيد ليبيع بسعر غير أكيد، ولأن المقاول لا يمكنه التأكيد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، فهو يتحمل وحده المخاطر المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

أما بالنسبة لـ Say سنة 1852 الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، فالمقاول يقوم باستغلال المعرف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلعة ذات منفعة، ويصنف Say أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا أنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال. يدرك Say أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج

---

[1] – آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2017/2016، ص 03.

[2] – محمد علي الجودي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص 04.

المختلفة: الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى أقصى منفعة ممكنة، إضافة تمتع المقول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.

يتفقSay و Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة.[1]

وكذلك نجد A.Marshal الذي يعتبر من أوائل الكتاب الإنجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة اتلي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

ونلاحظ أن Marshal لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء عللا قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم العمل لأعداد كبيرة من الأشخاص.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات لم يصبح المقول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية J.A.Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أو من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة حيث تتمثل وظيفة المقول في "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة".

فالمقاول حسب Schumpeter سنة 1950 وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية تتمثل في:

- صنع منتج جديد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

أما بالنسبة إلى kiznerسنة 1973 المقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeter تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمته في إعادة حالة التوازن باستعمال الفرص الناتجة عن اختلاله، فالخاصية الأساسية للمقول حسبه تتمثل في إدراكه لوجود فرص مربحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات.[2]

[1] – محمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 04-05.

[2] محمد علي الجودي،مصدر نفسه،ص5.

كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص باستغلال فرص ربح غير مستغلة، فالمسير يسعى للربح من فعالية طرق الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات انطلاقا من مستوى معين من المدخلات.[1]

ثانيا: مفهوم المقاولاتية

1- مفهوم المقاول:

تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية.

أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعني الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.

ويعتبر J.B.Say (1803) من أوائل المنظرين بهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة.

كما عرف شومبيتر Schumpeter (1950)المقاول بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود "قوى الريادة" أو "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[2]

يعتبر المقاول بمثابة شخص مبدع يقوم بتسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، له مساهمة كبيرة في رأس مالها ويقوم بدور تنشيط القرارات المتعلقة بتوجيه أو حل مشاكلها، بحيث تتوفر فيه مجموعة من الخصائص المتعلقة بشخصه، وسلوكه وعمله الإداري والذي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الخصائص الشخصية:** يجب أن تتوفر في شخصية المقاول جملة من الصفات المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في الطاقة والحركة، القدرة على احتواء الوقت، القدرة على حل مختلف المشاكل التي قد تواجهه في مشواره المقاولاتي، الثقة بالنفس، والقدرة على قياس المخاطر بالإضافة إلى أهم صفة ألا وهي التجديد والإبداع الذي يعتبر المفتاح لاستمرارية المؤسسة ونموها.

- **الخصائص السلوكية:** والتي تنقسم بدورها إلى نوعين أولا مهارات تفاعلية من خلال قدرة المقاول على خلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والعمل الجماعي ورعاية وتنمية الابتكارات لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل، وثانيا مهارات تكاملية، تترجم في القدرة على تنمية المهارات التكاملية بين المقاولين وعمالهم من أجل تنمية خلية عمل متكاملة ذات فعالية عالية.

---

[1]- محمد علي الجودي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-07.

[2]- صبرينة حديدان ، المقاولاتية في الجزائر أي واقع؟، مجلة آفاق علمية، مجلد 09، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017، ص 27.

- **الخصائص الإدارية:** والتي تضم توليفة من المهارات المتمثلة في المهارات الإنسانية، المهارات الفكرية، المهارات التحليلية والمهارات الفنية والتقنية.[1]

2- دوافع العمل: في أغلب الأحيان ما يجعل المقاولون المنطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي في درجة أقل الرغبة في امتلاك السلطة، حيث أن الرغبة في الذهاب إلى بعيد تمكن من تجاوز الحوافز والمصاعب وغالبا ما يكون هذا هو الهدف من كل من يرغب في إنشاء المؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة إلى لكون المقاول يفضل أن يبقى حرا في توجيه وتسطير أهدافه والحكم بذاته واختيار إطار عمله ومساعديه.[2]

تعريف المقاولاتية:

حظيت المقاولاتية اهتمام الكثير من الكتاب في أدبيات التسيير والاقتصاد، هذا ما جعل المفاهيم تختلف باختلاف كل مفكر فيعود مصطلح المقاولاتية إلى الكاتب الإيرلندي R.Cantillon (1680-1734) في القرن الثامن عشر ليعبر عن عملية شراء المنتجات وإعادة تغليفها ثم تسويقها بسعر غير مؤكد وغير قابل للتنبؤ به، فحسب هذا الكاتب يعتبر هذا المصطلح قلب الحركة الاقتصادية ترتكز على عامل المخاطرة وظروف عدم التأكد الذي يصعب قياسها.[3]

المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، بهدف إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها، وتجسيدها على أرض الواقع، ومهما كان المعني الذي أعطى للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية، إنشاء مؤسسة، روح المقاولة والمقاول.[4]

التعريف السائد عند الأمريكيين للمقاولاتية في بداية التسعينيات هو تعريف الأستاذ في جامعة هارفرد البروفيسور Haward Stevenson والذي عرف المقاولاتية على أنها اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها وفي هذا التعريف يشير Stevenson إلى أن المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة.

---

[1]- آدم رحمون، سعد مقص، أحمد سواهلية، المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد العاشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2018، ص 623.

[2]- مصطفى عوادي ، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر2017.

[3]- ليلى خواني ، المقاولاتية وروح الإبداع في المؤسسات- دراسة حالة الجزائر، المجلة المغربية لريادة الأعمال والابتكار والإدارة، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، ص 78.

[4]- عبد الحميد قرومي، حنان بن علي ، روح المقاولاتية ودرها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، 2018، ص 03.

أما Robert Hisrih فيعرف المقاولاتية على أنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها مالية، نفسية، اجتماعية وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.[1]

وقد عرفهاAlain Foyol على أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعي لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.[2]

أماMG.Scott فيرى أن المقاولاتية تركز على استغلال الموارد المحيطة بطريقة إبداعية وخلاقة.

أما Bruyat(1993) فيعرف المقاولاتية على أساس أنها العلاقة بين الفرد وخلق القيمة وقد قام بتمثيل مجال المقاولاتية بالموصوفة التالية:

الشكل رقم 01: المقاولاتية بمفهومها الواسع

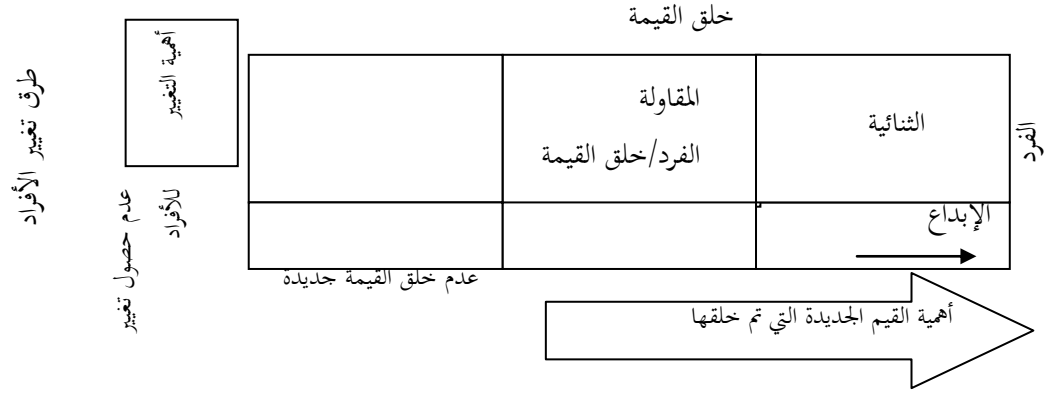

المرجع: حمزة لفقير ، مرجع سبق ذكره، 2017 ، ص 25.

ويوضح Bruyat في الشكل أعلاه العلاقة بين الفرد وخلق القيمة على أنها علاقة تبادلية، حيث أن الفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعا لأهدافه وإمكاناته والخصائص التي يتميز بها، بالمقابل فإن خلق القيمة كذلك تؤثر على الفرد وقناعاته واهتماماته.[3]

[1]- حمزة لفقير ، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص 23-24.

[2]- فوزي لوالبية، محمد سمير طعيبة، محمد علي جودي، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجلفة، 2019، ص 172.

[3]- حمزة لفقير، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

الفرع الثاني: أهمية المقاولاتية وصورها

أولا: الأهمية

تتمثل أهميتها في ما يلي: المقاولاتية هي محرك كبير لكل من خلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي، وكذا تحقيق ارتفاع في الدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض.[1]

أ- المقاولاتية والنمو الاقتصادي: قد لا يكون للنشاط التجاري له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكن يتسارع، نظرا لوجود عدد كبير من الأفراد المغامرين، وقد أثبتت دراسة GEM: المرصد العالمي لريادة الأعمال والتي اقترحت مقارنة نموذج الأبعاد الاجتماعية بين مختلف البلدان أن نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يأتي من المشاريع الريادية يزداد كل عام.

ب- المقاولاتية وخلق فرص العمل: ريادة الأعمال هي الوسيلة للحد من البطالة فقد أصبح القيام بها من ضروريات تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

ج- المقاولاتية والابتكار: وظيفة الابتكار مهمة، وفقا لشومبيتر ورجال الأعمال المقاولينالمقاولاتية هي محرك الابتكار.

ثانيا: صور المقاولاتية

تتمثل أهم صور العمل المقاولاتي من خلال أعمال كل من Fayoole 1999وVerstratcte في فرص الأعمال، إنشاء منظمة، خلق القيمة والابتكار.[2]

1- المقاولاتية وفرص الأعمال: من خلال هذا المفهوم تبين أن الفرصة هي معلومة جديدة يتم استغلالها من طرف أفراد يمتلكون خاصيتين: **الأولى** هي امتلاكهم معارف داخلية مكملة لهذه المعلومة والتي تسمح لهم باستغلالها **والثانية** أنهم يمتلكون بعض المميزات الخاصة من أجل تقييمها، الحصول على هذه المعلومة يثير الحس المقاولاتي لاستغلال هذه الفرصة.

2- المقاولاتية وإنشاء المنظمة: من خلال هذه المقاربة فالمقاولاتية تعرف على أنها مجموعة المراحل التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.

3- المقاولاتية ومفهوم خلق القيمة: هو المفهوم المتعلق بالمزيد (فرد-خلق القيمة) حيث عرفه Bruyat كحركية تغيير أن يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة حيث عرف Fayolleالمقاولاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، الطاقة ...إلخ) ومشروع أو منظمة جديدة أو منظمة (قائمة) في شكل مقاولة، القيمة التي يتم خلقها

[1] - أمينة بن جمعة ، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة خنشلة، جوان 2017، ص ص 273-274.

[2] - فاطمة الزهراء فضيلة بوطورة، بوطورة ، هزري أحلام، أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية-دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة، ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، يومي10-11 ديسمبر 2018.

تعود لأسباب تقنية، مالية وشخصية التي تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضا للمقاولين والمتعاملين أو المهتمين.

4- المقاولاتية والابتكار: منذ أعمال Shumpeter قدرة المقاولين "على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة أيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة، التوزيع أو البيع".

الفرع الثالث: العوامل المشجعة للمقاولاتية

تتمثل أهم العوامل البيئية المشجعة على العمل المقاولاتي في مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي تحليل لكل من هذه المتغيرات:[1]

1- العوامل الاقتصادية: العوامل الاقتصادية هي الموارد الإعلامية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية، المالية والمادية، التي بدونها لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة مشروع، وهناك عوامل أخرى تشكل السياق الاقتصادي تؤثر على النشاط المقاولاتي تمت الإشارة إليها في الأدبيات النظرية فحسب البعض هناك وجود قوي للمؤسسات الصغيرة مع كثافة سكانية ونمو متزايد وبالتالي إنشاء مؤسسات جديدة واعتمدوا على أعمال Krugman الذي أشار إلى علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الكثافة الصناعية والنمو السكاني من جهة وإنشاء المؤسسات من جهة أخرى.

2- العوامل الاجتماعية الثقافية: يتم هنا التركيز بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه والفعل المقاولاتي، المقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيانات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولة من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المؤسسات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع، ولعل أهم العوامل الاجتماعية والثقافية الداعمة للتوجه المقاولاتي حسب بعض الكتب والباحثين مايلي: الدين والسلوكات الاقتصادية، قبول تحمل المخاطرة والفشل، الثقافات الفرعية، العادات، أنظمة التعليم والتكوين في المدارس، الخبرة المهنية.

3- العوامل المؤسساتية التشريعية: ترتكز على العديد من العوامل السياقية أهمها:

أ- السياسات العمومية: تعمل على دعم المؤسسات الأقل فعالية.

ب- المؤسسات المصرفية: تشكل البنوك في الرافع غالبا عنصرا مهما في الحصول على رأس المال من أجل بعث مشروع مقاولاتي.

ج- النظام التعليمي: العديد من الكتاب أكدوا على أهمية التعليم في تنمية التوجه نحو المقاولاتية من خلال التربصات وتثمين الصورة الديناميكية والمسؤولة للمقاولين يمكن من تشجيع المهن وتحسين فئة واسعة من الجمهور.

[1]- فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، المجلد09، العدد 01، 2019، ص 179.

د- الجامعات ومراكز البحث: مع تطور (spin off) ذات القيمة العالية.[1]

المطلب الثاني: الإطار النظري للابتكار

الفرع الأول: مفهوم الابتكار وأنواعه

أ- **مفهوم الابتكار:**[2]حاز مفهوم الابتكار على اهتمام العديد من كتاب الإدارة خلال السنوات الأخيرة، ولاشك في أن هذا الاهتمام يعود إلى أهمية موضوع الابتكار بوصفه ظاهرة معقدة المضامين، ومتعددة الأبعاد تمس جميع الميادين، وكما يقول **ألكسندر روروشكا:** "إن الابتكار عملية معقدة جدا ذات وجود وأبعاد متعددة فهذا التعقيد الذي يكتنف الابتكار واختلاف الآراء حوله ساهم في وجود خلط في المصطلحات خلط بين مصطلح الابتكار وبعض المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع، الاختراع والتجديد حيث نجد أن عامة الناس لا يفرقون بين هذه المصطلحات، بمعنى أنهم يستخدمون هذه المصطلحات للدلالة على نفس الشيء، كما ن هناك بعض الباحثين والمختصين ينضمون إلى كافة الناس في عدم التمييز بين مصطلح الابتكار وبعض المصطلحات الأخرى كالإبداع والاختراع حيث نجد على سبيل المثال أن: **الابتكار=الإبداع=الخلق.**

إن التحول نحو الابتكار والمنافسة القائمة على الابتكار لم تأت بالصدفة وإنما كانت نتيجة تطور كبير حسب خصائص كل مرحلة زمنية، ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة أن المنظمات أصبحت تمتلك الإمكانيات الكبيرة والتقنيات العالية والخبرات الفنية والإدارية المتعلقة بالابتكار باعتباره إستراتيجية للابتكار تحققها من خلال مزايا التنافسية.

ينتسب مصطلح الابتكار منذ سنة 1912 إلى النمساوي شومبيتر J.Schumpeter الذي يعد المنظر الأول للابتكار[3] استعمل مصطلح الابتكار لأول مرة في نظريته عن النمو الاقتصادي كمرادف للتغيير التقني، حيث عرفه "الابتكارات التي تنحصر في الابتكارات التكنولوجية الجذرية التي تؤدي إلى تغييرات عميقة في الإنتاجية، وتحفز النمو الاقتصادي وتنشئ الأعمال في قطاعات صناعية وخدمية، وتحسين الرفاهية الاجتماعية".

وأكد ذلك (T.Peters) ما قاله J.A.Shumputer في تعريف الابتكار بقوله "التخلي المنظم عن القديم"[4].

أما توم بيتر (T.Peters) فأشار إلى الابتكار هو التعامل مع شيء جديد أي شيء لم يسبق اختباره Jared Lip Worth وعرف الابتكار بأنه "تقديم شيء جديد" وأشار إلى مفهوم الابتكار بأنه العملية التي تحول المعرفة إلى القيمة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 179-180.

[2]- نور الدين رادي، الإبداع والابتكار في المنظمات الحديثة-دراسة تجارب عالمية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص130.

[3]- أحمد جابة ، الابتكار وإستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري-حالة المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعليوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2015، ص 32.

[4]-نور الدين رادي ، مرجع سبق ذكره، 131.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الابتكار هو مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية.[1]

وعرفه كل من D.Marquis و S.Myers بأنه نشاط مركب يتحصل عليه من خلال فكرة جديدة للوصول إلى حل مشكل ما مرورا بتطبيق عناصر جديدة لها قيمة على الصعيد الاقتصادي من خلال مسار مجموعة من العمليات المترابطة فيما بينها في منتوج موحد.

فمن التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل بأن الابتكار هو الإتيان بشيء جديد وذو قيمة من خلال استغلال فرصة جديدة أو متجددة وتحسينه لحل مشكلة ما ويحدث تغييرا وتطويرا وتأثيرا على نتاج المؤسسة وأدائها من جهة ويحقق سدا لاحتياج الزبائن وتحقيق رضاهم ويساعد في التنمية الاقتصادية وتطوير الحياة الاجتماعية من جهة أخرى.

ب- أنواعه:[2]يحدد شومبيتر Joseph Schumpeter .A 05 أنواع من الابتكارات هي:

- صناعة منتجات جديدة (تسمى الابتكار في المنتج) يتعلق بإطلاق منتج جديد في السوق أو منتج موجود لكن يحتوي على تجديدات، مثلا Richard Drew 1925 مساعد في مخبر، اخترع الشريط اللاصق والذي سوق تحت علامة Scatch.

- طرق جديدة في الإنتاج (الابتكارات في عملية الإنتاج) والذي يهتم بالطرق ونماذج الإنتاج الجديدة Fordisme فهو تعميق Taylorisme وابتكار تنظيمي جديد.

- فتح أسواق جديدة (فتح منافذ جديدة للنمو).
- استعمال مواد أولية جديدة (تركيبات وتوليفات جديدة للمواد الأولية).
- تنظيم جديد للعمل (يسمى بالابتكار التنظيمي).

الفرع الثاني: مصادر، مبادئ وأهمية الابتكار

أ- مصادر الابتكار:[3]تساهم مجموعة من العوامل في عملية الابتكار في المؤسسة وهذه العوامل منها ما هو داخل المؤسسة ومنها ما هو من خارجها، حيث تعتمد المؤسسة في إبقاء مستوى تنافسيتها على عدة عوامل منها اليقظة التكنولوجية، وتتمثل في مراقبة المؤسسة لمحيطها والبحث واستخدام بعض المعلومات ذات الطابع الإستراتيجي، ويمكن لها اتخاذ قرارات جيدة، هذه المعلومات تمثل أحد المصادر لخطوات الابتكار انتباه المؤسسة لمحيطها ضروري إذا كانت تريد زيادة فعاليتها ويمكن حصر مصادر المعارف المرتبطة بالابتكار تقليديا في أربع:

---

[1]- أحلام قزل، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

[2]- مغنية هواري، البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09، جامعة طاهر مولاي سعيدة، 2014، ص ص 160-161.

[3]- أحلام قزال، المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود-دراسة حالة مجموعة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 96.

- ✓ البحث والتطوير.
- ✓ اقتناء تكنولوجيا متطورة من الخارج لأجل عمليات البحث والتطوير ودعم الابتكار من خلال اقتناء تجهيزات تكنولوجية متقدمة، اقتناء براءات الابتكار، تراخيص، علامات وخدمات تكنولوجية، اقتناء برامج متقدمة أو برامج معدة خصيصا.
- ✓ التعاون مع مؤسسات أخرى ومنظمات بحثية.
- ✓ نشاطات أخرى مرتبطة بزيادة المعارف.

حيث تنحصر المصادر في قسمين القسم الأول يضم المصادر المحلية أي تلك المتأتية من داخل المؤسسة والقسم الثاني في المصادر الخارجية وهي تلك المتأتية من خارج المؤسسة كالتالي:

1- مصادر محلية للابتكار: وتشمل جميع الهيئات والهياكل ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بعملية الابتكار والبحث والتطوير سواء يتعلق الأمر بالمورد البشري المؤهل أو بمصدر المعرفة الضرورية لهذه العملية وتنحصر هذه الموارد في:

- مركز أو هيكل البحث والتطوير داخل المؤسسة.
- جميع مراكز البحوث في كل التخصصات على المستوى الوطني.
- ديوان أو معاهد الملكية الصناعية المكلفة بمنح براءات الاختراع لتسجيل الاختراعات الجديدة.
- مراكز ومخابر البحث الجامعية وعلى مستوى المعاهد والمدارس المتخصصة.
- المؤسسات والشركات المحتوية على هياكل بحث وتطوير متطورة.
- مكاتب الدراسات والاستشارة المتخصصة في هذا المجال.

2- مصادر خارجية للابتكار: تشمل جميع المصادر المتأتية من الخارج سواء عن طريق التعاون الدولي أو عن طريق نقل التكنولوجيا ويمكن أيضا أن تكون على شكل طلب خدمات معينة:[1]

- الشركات الصناعية الكبرى متعددة الجنسيات وما تنقله من تكنولوجيا حديثة وذلك من خلال ما تجلبه معها من تجهيزات وتكنولوجيا متطورة ومنتجات وخبراء للدول النامية.
- حصول المؤسسات على براءات الاختراع، والتراخيص والعلامات والخدمات التكنولوجية المتطورة من الخارج.
- الشركات الصناعية الكبرى المتخصصة في تصنيع التكنولوجيا (الآلات) حيث تعمل هذه الشركات على فتح أسواق جديدة لها بالدول النامية لترويج منتجاتها.
- الخبراء الأجانب ومراكز التدريب التي تستقبل المبعوثين من الدول النامية.
- الكتب والمراجع الأجنبية التي يتم تداولها وتتضمن نتائج الدراسات وأبحاث معينة.
- نقل التكنولوجيا.[2]

[1] أحلام قزال،مرجع سبق ذكره،ص97

[2]- مرجع نفسه، ص 97.

ب- مبادئ الابتكار: قام بيتر دراكر بوضع مبادئ للابتكار وتعتبر أعمال وممارسات يجب على المؤسسة القيام بها من أجل تحقيق الابتكار فيها وأطلق على هذه الممارسات The Do's وحدد أيضا مجموعة من الممارسات يجب على المؤسسة تجنبها وأطلق عليها The Dont's والمبادئ التي على المؤسسة القيام بها كالتالي:[1]

- ✓ البحث عن الفرص المحتملة للابتكار وذلك بالتفكير في المشكلة ومواطن النقص وفرص التطوير فيها لأجل ترجمتها في شكل منتجات وتقنيات جديدة ومتطورة إلى جانب وجوب التقرب من الزبائن والاستفسار منهم والاستماع إليهم فالابتكار جانبان مفاهيمي وآخر حسي.
- ✓ البحث الهادف، فالابتكار الهدفي والمنظم يبدأ بتحليل الفرص، فهو يبدأ بالتفكير حول مصادر الفرص الابتكارية المحتمل والجوانب المحيطة به ويتم ذلك من خلال الاطلاع على آراء ومقترحات الزبائن والتوقعات المحتملة فيما يصب في نظام اليقظة يدفع لاكتشاف الفرص المجهولة.
- ✓ البساطة والتركيز، لكي يكون الابتكار فعالا فيجب أن يكون يتسم بالبساطة ومركزا نحو حاجة معينة تفاديا لتبذير الجهد والتكلفة وهذا يفيد في تقليل التكاليف والمدة فكلما كانت درجة التعقيد عالية كلما قابلته تكلفة عالية سوء للمؤسسة أو الزبائن وتترتب عليه تعقيدا في آلية عمله أيضا.
- ✓ التدرج، أي أن الابتكار يبدأ صغيرا ببحث لا يتطلب الكثير من الأموال والأفراد وغيرها من المصادر إلى أن يكبر تدريجيا بشكل مرحلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يكشف كافة خصائصه دفعة واحدة حسب التراكم المعرفي والمالي أيضا.

ج- أهمية الابتكار:

- ✓ ينمي ويراقب المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهبي.
- ✓ يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاعاتها وإدارتها، في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية وتلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية.
- ✓ يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ✓ يساعد على إيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات.
- ✓ يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم المؤسسة لابتكار لم يسبقها إليه أحد من قبل قد يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.[2]

- ✓ خلق فرص عمل جديدة.
- ✓ رفع مستوى الإنتاجية.
- ✓ تحقيق الرضا والثقة بالنفس لدى المبتكر.

[1]- أحلام قزال، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- http:// sustainabi lity-excellence.com 07.03.2021.

الفرع الثالث: أشكال الابتكار في المؤسسات

بصفة عامة قد تأخذ الابتكارات ثلاث أشكال هي حسب كل من عزاوي وآخرون:

أولا: الابتكار الإداري

إن الابتكار الإداري هو مجال من المجالات التي يغطيها الابتكار، وأشار في نفس السياق بأنها تهتم بالعلاقات التفاعلية لإنجاز المهام، وأهداف العمل، وتلك القواعد الإجراءات التي تعمل بالاتصال والتبادل بين العاملين والبيئة المحيطة بالمؤسسة، وقد عر الابتكار الإداري بأنه التوصل إلى المفاهيم الجديدة القابلة للتحول إلى سياسات وتنظيمات وطرق تساهم في تطوير الأداء في المؤسسة، نلاحظ أن هذا المفهوم لم يقتصر على الابتكار الإداري بل تعداه ليوضح مدى مساهمته في تطوير عملية الابتكار وتنظيمه وإجراءات نقل الأفكار الجديدة إلى منتجات، ومن ثم الإبداع في إنشاء الأسواق الجديدة أم لنين فقد عرفه بأنه تبني عملية التغيير في المؤسسة والبيئة المحيطة بها، حيث أضاف أن الابتكار الإداري لا يقتصر على التغييرات التي تجري داخل المؤسسة بل إلى أبعد من ذلك، حيث أشار إلى عملية امتدادها حتى البيئة المحيطة بالمؤسسة.[1]

وقد أوضح Daniel Robey أن أغلب المجالات التي يشملها الابتكار التنظيمي من خلال تعريفه للابتكار الإداري أنه يشمل على التغييرات في الهيكل التنظيمي، وتصميم الأعمال، وعمليات المؤسسة، سياسات وإستراتيجيات جديدة، ونظم رقابة جديدة وغيرها، ويدعم هذا التعريف الذي قدمه تايلور في رؤيته الهندسية بأن الابتكار الإداري هو الإتيان بالجديد بكل ما يتجاوز الطريقة الواحدة إلى الطرق المتعددة التي تعني الفعالية الإدارية لما أكثر من طريقة لتحقيق الأهداف الإدارية بكفاءة عالية

ثانيا: الابتكار التقني

ويعرف الابتكار التقني أو التكنولوجي وفقا لتقرير المجلس الاستشاري المركزي للعلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية بطرائق متعددة، ولكن الابتكار أخذ من هذا التقرير معنى عام مشيرا إلى الخطوات التجارية والصناعية والفنية التي تقود لتسويق السلع الجديدة والمصنعة، والاستعمال التجاري للتجهيزات والعمليات الفنية الجديدة وأكد ذلك (Westetal) بأنه تحدث تغييرات بإدخال التقنية الجديدة للمؤسسة المتعلقة بنشاط العمل الرئيس، والتي تتضمن العناصر الأساسية مثل المنتجات الجديدة والخدمات وعناصر جديدة في العمليات وعرف (Dardess Etal) الابتكار بأنه تقديم الأفكار الجديدة طرق أدوات في أغلب الأحيان على شكل تقنيات جديدة وأشار Smeds بأن الابتكار يخلق ثروة في الاقتصاد الوطني ، قاصدا بذلك الابتكار التقني الذي عرفه على أنه ابتكار يشمل فكرة جديدة، وهي تطبيق يظهر ما في منتج جديد أو عملية، أو خدمة تؤدي إلى النمو الديناميكي للاقتصاد.[2]

---

[1] – نور الدين بيطاط ، صابر بوالزليفة ، آليات تدعيم وتنمية الابتكار كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال gfbe،دسمبر2017،ص180

[2] – عبد الوهاب بوبعة ، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة موبيليس ، تخصص ادارة الموارد البشرية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2011،2012 ،ص38.

بينما عرفه البعض على أن الابتكار في مصطلحات التكنولوجيا والتقنية يمثل السلعة، يمكن النظر إليها على أنها ابتكار وبشكل خاص إذا لاحظها السوق على أنها ابتكارية، وليست المسألة في التغيير التكنولوجي الذي قد يظهر، فإذا لم يلاحظ الزبائن السلعة على أنها جديدة بشكل حقيقي فإنها لا تكون ابتكارية، ويقول دراكر أن العمل لديه وظيفتان شرعيتان هما الابتكار والتسويق، ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها نظرت إلى الابتكار التقني من وجهة نظر تسويقية وربطت العملية بالزبائن فالمهم ليس هم الابتكار التقني وإنما هو قبول المستهلكين لهذا التغيير اعتبره جديدا وأشاروا إلى أن الابتكار التقني هو أنتاج سلعة في نهاية المطاف ويتم الحكم عليه بأنه ابتكارية من قبل السوق.

وأشار WerAlas بأن الابتكار التقني هو يحدث التجديد التقني ضمن نشاط العمل الأساسي للمؤسسة، وفي نفس السياق أشار Damanpour في تعريف آخر بأن الابتكار التقني هو منتجات جديدة أو عمليات ترتبط بشكل مباشر بنشاط العمل الابتدائي، وأكد Beije ذلك في أن الابتكار التقني يكمن أن تعرف كمنتجات جديدة، عمليات جديدة، تقنيات جديدة، وتتفق المؤسسات لخلق الابتكار سواء كعملية جديدة أو تسويق منتج جديد، وقد أوضح أن أغلب الابتكارات التقنية تكون له علاقة بالابتكار في المؤسسات وأضاف Rickne وظائف أخرى تتمثل في خلق رأس المال البشري، وخلق ونشر الفرص التقنية والمنتجات، وتحسين العلاقة بين المؤسسات، وخلق سوق عمالة.

ثالثا: الابتكار الإضافي

يعرف الابتكار الإضافي بأنه الابتكار الذي يذهب إلى ما وراء الوظائف التقليدية كأن يقوم محترفو التسويق بتطوير برنامج تسويقي لمساعدة الزبائن وتعزيز برنامج خدمة عامة فريدة، يعد هذا ابتكارا إضافيا يعرفه Damanpour الابتكار الإضافي أو المساعد بأنه الابتكارات التي تشكل حدود البيئة التنظيمية، والتي تذهب إلى أبعد من الوظائف الابتدائية للعمل بالمؤسسة، وإنما تمتد عبر حدود البيئة التنظيمية وتتجاوز وظائف العمل الأساسية للمؤسسة، وأضاف Damanpour على أن الابتكارات تهدف إلى تقديم تحسينات في المنتجات كخدمات إضافية، لتلبية حاجات السوق والاستعانة بقدرات المؤسسة في مجال البحث والتطوير والتدريب، وأكد نفس الشيء Westetal أن هذا الابتكار يتعلق بالبرامج والخدمات التي تتجاوز النشاطات الوظيفية الأساسية للمؤسسة، مثل برامج تنمية الوظائف التعليمية والمكاتب العامة وبذلك نجد أن هذه الابتكارات تحدث تغييرات في أهداف المهام.[1]

ترتكز طبيعة الابتكارات على عاملين أساسيين هما :

-ابتكار تكنولوجي وهذا الابتكار يمكن أن يخص طريقة جديدة في التصنيع ، أو استخدام مادة جديدة في المنتج استخدام تعبئة جديدة أو شكل جديد بألوان جديدة .

- الابتكار التسويقي : وهذا الابيتكار يمكن أن يخص استخدام نوع جديد من التوزيع أو استخدام وصلة اتصال جديدة ، أو استخدام خدمات جديدة مرافقة للمنتج ، أو الايتان بالجديد فيما يخص المجال التسويقي للمنج .

ولقد قدم التصنيفات العديدة من الابتكار وذلك حسب خصائص أو طبيعة أو مجال الابتكار [2].

---

[1] عبد الوهاب بوبعة ، مرجع سبق ذكره ،ص 39 ، 40

[2] - محمد مسلم ،مساهمة الإبتكار في المنتجات الجديدة في تبني المستهلك النهائي لها،دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الهواتف النقالة الذكية بولاية البويرة،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة، 2020،ص09.

المطلب الثالث: الابتكار والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي: عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيق في المجتمع.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكد على مايلي:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو، ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- زيادة مستمرة في الناتج القومي.
- التقدم التكنولوجي.
- تغييرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

- **الناتج الداخلي الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة ا تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.
- **الناتج الوطني الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

يعتبر P.A. Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي.[2]

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010، ص 76-77.

[2] أنيسة بن رضوان ،دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية وأثرها على النمو الاقتصادي،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر2014،ص 82-83.

الفرع الثاني: محددات النمو

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي نذكر منها:

1- كمية ونوعية الرأس المال البشري: كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية، وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، المياه ...إلخ فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث من الممكن لأي مجتمع أن يكتشف ويطور موارد الطبيعة في المستقبل وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كرأس المال، العمل ...إلخ، نحو مجالات الأبحاث وذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل.

3- تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أن كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

4- التقدم التكنولوجي: تحظى التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي للبلد، فالتكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا إن التقدم أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد. حيث تتطلب عملية النمو زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج.

كما أن للتقدم التكنولوجي يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، وأن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج. [1]

[1]- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاد دولي، الجزائر، 2014/2013، ص ص 15-16.

الفرع الثالث: تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي

الابتكار أصبح عامل أساسي وضروري لتعزيز النمو الاقتصادي لأي دولة، وهو ما جعل من معدلات النمو تختلف من بلد لآخر بناء على اعتماد الدولة على عنصر الابتكار، غير أن دور الابتكار في النمو الاقتصادي شهد تطورا كبيرا عبر مختلف المراحل التي مرت بها نماذج النمو فمن مرحلة لا وجود لهذا العامل إلى مرحلة اعتبر فيها كعامل خارجي إلى مرحلة اعتبر كعامل داخلي.

1- البحوث الاقتصادية والصناعية من المنافسة التامة إلى المنافسة غير التامة: إن الهدف من الاقتصاد الصناعي هو دراسة تنظيم الأسواق والمؤسسات في جميع قطاعات الاقتصاد، وكانت الدراسات الأولى في هذا المجال منذ سنوات الثلاثينيات وبعد الحرب العالمية الثانية.[1]

وعلى المستوى النظري في إطار النمو الاقتصادي، المنافسة التامة تتميز بتناقص العوائد الحدية لعوامل الإنتاج، ثبات حجم الغلة، تجانس المنتجات، غياب حالات المنافسة الاحتكارية والاحتكار.

في هذه البيئة التنافسية، نجد أن توزيع الموارد الاقتصادية تتكفل به آليات السوق وتكون ذات فعالية ويجب على الدولة مراقبة شروط المنافسة التامة فقط دون التدخل في النشاطات الأخرى، وبالتالي المنافسة التامة هي المراقبة للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق فإن توزيع الموارد عن طريق آليات السوق يعتبر غير كاف وبالتالي فإن بعض التدخلات من طرف الدولة تعتبر مشروعة.

وهكذا فإن الافتراض الذي يقوم على أساس السوق تسودها المنافسة التامة لم يعد قائما وهو الافتراض الأكثر انسجاما مع الواقع ويفترض الاقتصاد الصناعي الجديد بأن المنافسة التامة لا تمثل الوصف الحقيقي والواقعي للأسواق المعنية. وقد أشار شامبرلين 1933 إلى تأثير تمايز المنتجات على سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين وفي هذا السياق ميز الاقتصاديين الصناعيين بين نوعين من التمايز: التمايز العمودي والتمايز الأفقي.

وفيما يخص العلاقة "منافسة–ابتكار–نمو اقتصادي" فقد عرفت تطورا كبيرا ضمن نماذج النمو الداخلي وفي العقود الأخيرة من خلال إنشاء نماذج النمو الداخلي وفي سنة 2005 توصل كل من Aghion إلى أن العلاقة التي تربط المنافسة بالابتكار تأخذ شكل Uمقلوب.[2]

[1]- فطيمة برعي، زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، ص 366-367.

[2]- مرجع نفسه، ص 367-368.

الشكل رقم 02: رسم تخطيطي ملخص لتطور طبيعة المنافسة في نظرية النمو الاقتصادي

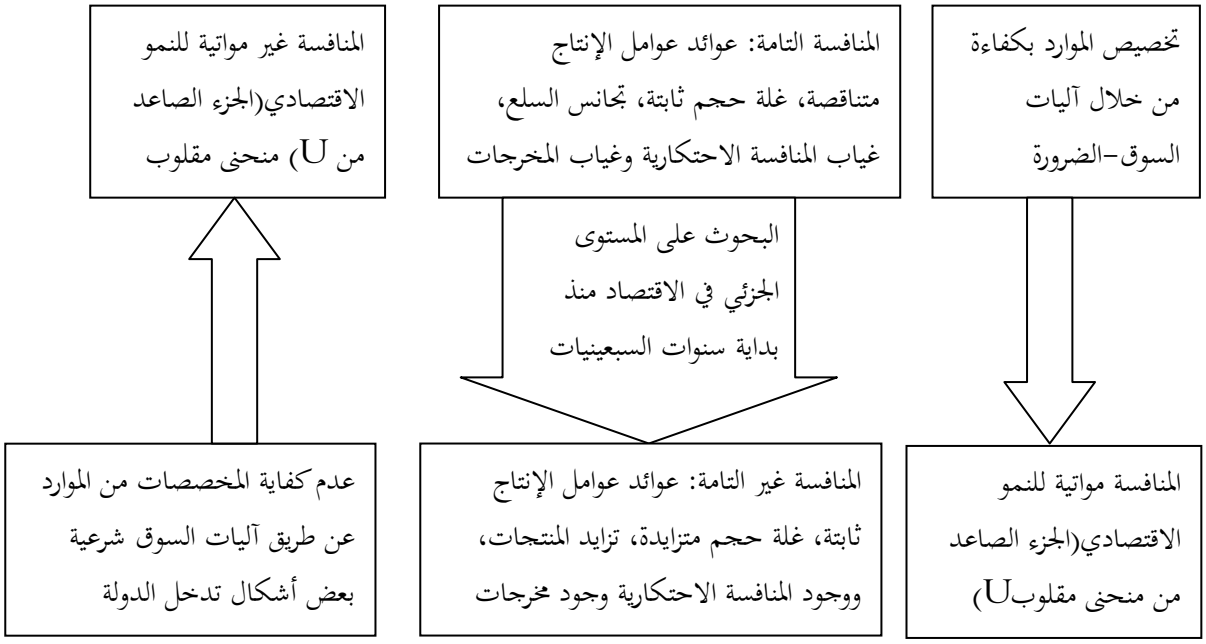

المصدر: فاطمة برعي ، مرجع سبق ذكره، سنة 2017 ، ص 367.،

من خلال الشكل أعلاه نتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن المنافسة التامة لم تعد تشكل المرجعية الأساسية للاقتصاد الصناعي الجديد وإنما المنافسة غير التامة وأن ارتكاز النظرية الاقتصادية الجزئية على المنافسة التامة ليس في خدمة النمو الاقتصادي.

2- النظرية النيوكلاسيكية التقليدية وعدم إمكانية دراسة آثار الابتكار على النمو الاقتصادي بشكل ملائم: إذا عدنا وتصفحنا نماذج النمو النيوكلاسيكي التقليدي نجد أنها تعمل في حدود ضيقة وذلك لسببين، الأول أن سبب إنشاء هذه النماذج هو تجاوز ما يسمى بحافة الشفرة (أي البحث عن كيفية تحقيق نمو منتظم ومتوازن عند مستوى التشغيل الكامل) وليس تفسير النمو الاقتصادي والسبب الثاني هو الاعتماد على الافتراضات غير الواقعية والتي من بينها المنافسة التامة، وفي إطار دراسة أثر الابتكار على النمو الاقتصادي نجد أن هذا النموذج يتميز باثنين من أوجه القصور، ويتمثل الوجه الأول في عدم وجود التفسير الحقيقي لعملية النمو الاقتصادي ضمن المجال الاقتصادي، والقصور الثاني لهذا النموذج يحمل في رسالته تقارب الاقتصاديات، غير أن الكثير من الدراسات أكدت أن الثاني لهذا النموذج يحمل في رسالته تقارب الاقتصاديات، غير أن الكثير من الدراسات أكدت أنه يمكن أن يحدث تقارب بين اقتصاديات الدول الصناعية ولا يمكن أن يكون هناك تقارب بين الدول الصناعية والد=ول السائرة في طريق النمو.[1]

[1] – مرجع نفسه، ص 369.

3- نماذج النمو الداخلي وندرة دراسة آثار الابتكار على النمو الاقتصادي: جاءت النماذج الداخلية للنمو الاقتصادي محاولة تقديم تفسير أكثر اقتناعا للنمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الابتكار واعتباره كعامل داخلي، وكانت النماذج التي جاء بها كل من Romer 1990، Aghion et Howitt 1992 ونموذج Grossman et Helpmas 1991 هي الرائدة في معالجة دور الابتكار في النمو الاقتصادي مع بعض الاختلافات، وقد تبنت هذه النماذج على الأقل ثلاث تغيرات رئيسية بالمقارنة مع النموذج النيوكلاسيكي التقليدي في معالجة الإشكالية.

- اعتبار الابتكار كمتغير داخلي.

1 - النظر إلى التقني على أنه نتاج لنشاط خاص، ومدفوع والذي يتميز بعوائد غير متناقصة، وهذا ما يؤكده شومبيتر من خلال تبني المنافسة الاحتكارية لأن تحقيق التوازن في المنافسة التامة غير ممكن التحقق وبالنسبة لشومبتير فإن الاحتكار هو الثمن الذي يدفع من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.

2 - كما يتم اعتبار أيضا الابتكار سلعة غير تنافسية وحصرية تقريبا والتي يمكن أن تولد عند تراكمها مخرجات، أما من ناحية تدخل الدولة فقد اقترح مؤيدو نماذج النمو الداخلي عدة أشكال للتدخل الحكومي ويمكن تلخيص معظم هذه التدخلات في:

1 - دعم نشاط البحث والتطوير لتشجيع البحث في المستقبل.

2 - دعم شراء السلع الوسطية لإزالة الانحرافات التي يسببها السلوك الاحتكاري.

3 - إنشاء حقوق الملكية الفكرية لفائدة المبتكرين على نتائج نشاطاتهم عن طريق أداة براءة الاختراع وفي الحقيقة براءة الاختراع هي أداة سياسية اقتصادية مفيدة جدا في إدارة معضلة حماية المبتكرين أو نشر المعارف. [1]

[1]- مرجع نفسه، ص 370.

المبحث الثاني : علاقة المتغيرات

المطلب الأول: علاقة المقاولاتية بالابتكار.

المقاولاتية والابتكار مرتبطان ارتباطا وثيقا في بعض الأحيان يتم استخدام المصطلحات بالتبادل، ولكن كمفهومين متميزين ومترابطين قد تكون من الصعب تحديد العلاقة الدقيقة بينهما.

قال الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر في القرن العشرين أنه "قد يكون الضرورة أم الاختراع لكنها لا تنتج الابتكار تلقائيا" ملمحا إلى الحاجة إلى عنصر ثالث اقترح شوم بيتر أن المقاول يمثل الحلقة المفقودة بين الاختراع والابتكار، كما يوضح في الواقع رائد الأعمال هو الشخص الذي لديه الرغبة والقدرة على تحويل الاختراع إلى ابتكار.

يعتمد تحويل الاختراع إلى ابتكار على كيفية قيام المقاول بوضع نفسه والحصول على التمويل وإدارة مشروعه لتحقيق النجاح.

– الابتكار يتعلق بالعملية والتنظيم اللازمين لتوليد الأفكار في أي سياق.

– القدرة على الابتكار بهذا المعنى ليست مجرد عنصر حيوي لنشاط تجاري مزدهر، ولكن يمكن اعتبارها جانب أساسي اريادة الأعمال نفسها.

– يمكن لرائد اللأعمال أن يكون مبتكرا جيدا ولكن مدير الابتكار ليس بالضرورة أن يكون رائد أعمال جيد.

– الابتكار يعني تقديم شيء جديد يمكن أن تكون هذه فكرة أو منتجا أو نموذجا أو خدمة، تحويل فكرة رائعة إلى فرصة عمل هو المقاول.

– تبدأ لريادة الأعمال أو المقاولاتية بالابتكار تكون العلاقة ذات منفعة متبادلة، الابتكار يتم تويله وتسويقه من خلال ريادة اللأعمال (المقاولاتية) المبتكر يحتاج إلى المقاول للدفع بأفكاره إلى السوق.

يحتاج المقاول أو رائد اللأعمال لأفكار المبتكر التي تهز السوق. [1]

[1] -http//marifeh.com 20/05/2021.

المطلب الثاني: علاقة المقاولاتية بالنمو الاقتصادي

لقد تعددت الدراسات والتي تتعلق أساسا بدور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية لبلد ما، ومن بين هذه الدراسات نجد النموذج المقترح من طرف (global entrepreneurship monitor **GEM**) أو ما يسمى بالمرصد العالمي للمقاولاتية، والذي هدف إلى دراسة الروابط الحركية المقاولاتية والتنمية الاقتصادية على الناتج الداخلي الخام (produit intérieur brut **PIB**) والتغيرات في معدل النمو.

حسب نموذج (GEM) فإن النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي PIB ومستوى التشغيل يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية والمتمثلة في الحركة المقاولاتية أي خلق أو توسيع المؤسسات التي تتزامن مع وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد (الكفاءة، الدوافع)، كل هذا يكون ناتج عن ظروف معينة وخصائص وعوامل ترتبط بالمقاول سواء كان هذا في البيئة الاجتماعية، الثقافية أو حتى السياسية.

كما يستخدم GEM تقرير التنافسية التي تصنف البلدان وفقا لمؤشر التنافسية العالمية، استنادا إلى درجة التنمية الاقتصادية فيها أو بصورة أكثر تحديدا استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد وإلى حصة الصادرات التي تتكون بصورة رئيسية من السلع الأولية، وينبغي أن يركز كل بلد على شروط ومتطلبات محددة بغية رعاية المقاولاتية استنادا إلى موقعه في العملية التنموية، كما يتفاوت الدور المقاولاتي حسب مستوى التنمية في ذلك البلد. [1]

1 http//www.rowadala.com 25/05/2021.

الشكل رقم 03: نموذجGEM المرصد العالمي للمقاولاتية

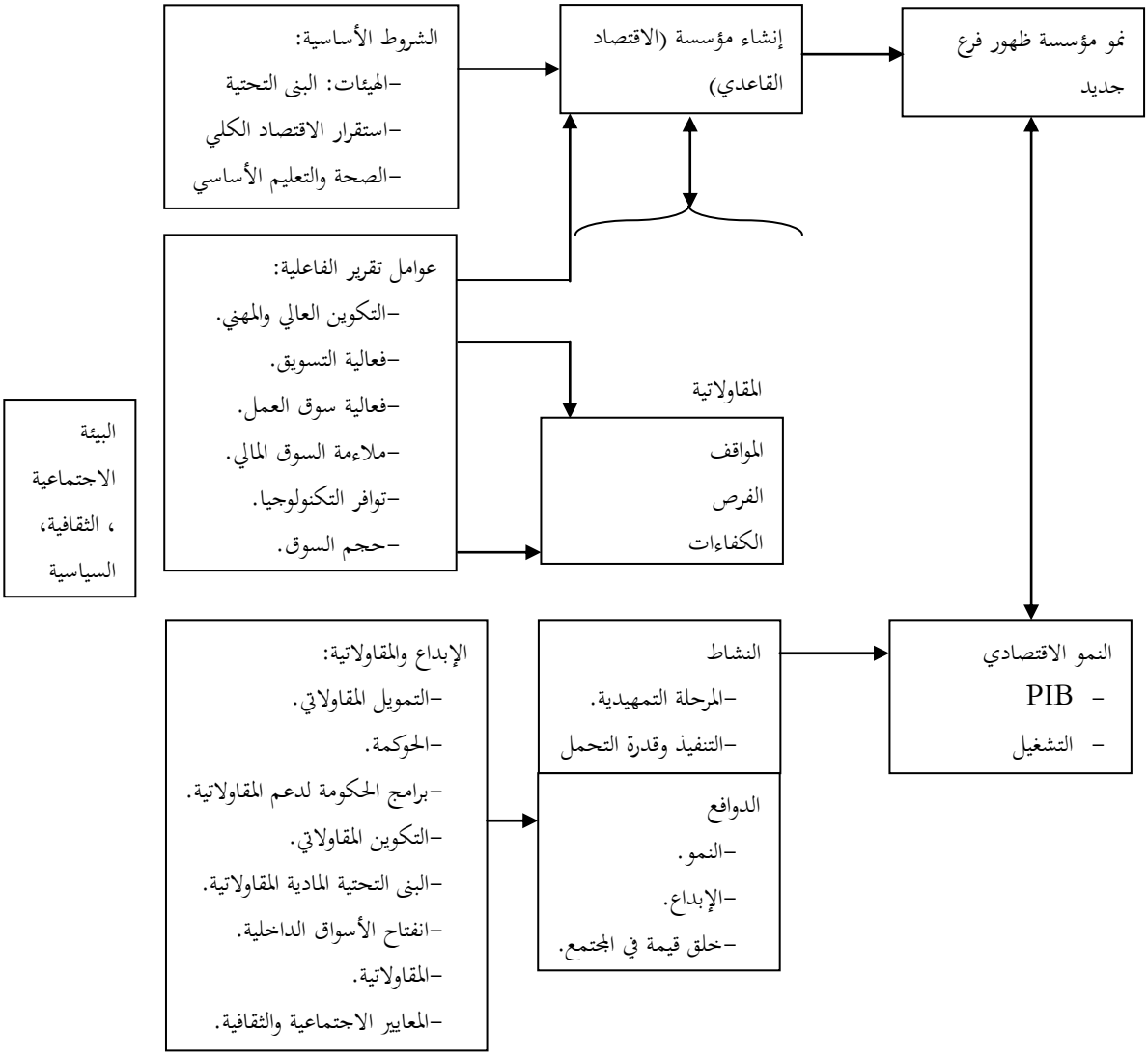

المصدر: أمال بعيط،مرجع سبق دكره ،2017، ص 20.

المطلب الثالث: علاقة الابتكار بالنمو الاقتصادي

الابتكار ليس ظاهرة حديثة، بل يمكن القول أنها قديمة كقدم البشرية نفسها، إن الابتكار عامل أساسي للنمو والأداء الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، ولقد تم دراسة العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي بشكل جيد، ومع ذلك لا يمكن القول بأنها مفهومة جيدا، حيث يجلب الابتكار تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة تساعد في خوض تحديات عالمية وطرق جديدة لإنتاج البضائع وتقديم خدمات لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل كما يمكن أن تساعد في تحسين جودة الحياة لدى المواطنين.[1]

- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية ، فالشركات في الدول الأكثر ابتكارا قادرة على خلق منافد لأسواق الجديدة وفرص عمل إضافية وتحقيق الربح ومبيعات أعلى
- ادخال اساليب جديدة في العملية الانتاجية
- يؤدي الى زيادة في الدخل الفردي بفعل زيادة الانتاجية وتحريك التطور الاقتصادي .
- خلق أسواق جديدة ، إد التنمية لم تعد محصورة بعمليات خلق النشاطات التي تتسم بكفاءات أعلى للمنتجات الخاضعة للتسويق .
- له القدرة على تنمية الانتاج القومي وجعل معدل نمو الانتاج يتجاوز معدل استخدام الموارد .[2]

[1]-http//www.rowadala.com 25/05/2021.

[2]عائشة بلحرش ، اثر الابتكال على التنمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2019، مجلة مجاميع المعرفة ،مج8 ، العدد 1 ،2022،ص13

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسة العربية

1- نادية دباح ، رسالة ماجستير بعنوان "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012: دارت هذه الدراسة حول تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر انطلاقا من الدور الهامشي للمقاول والمؤسسة الصغيرة إلى جانب ظهور المؤسسة الكبيرة وتحول الأنظار إلى المسير ومدى صمود المؤسسة الصغيرة أمام التحديات الاقتصادية بالاعتماد على التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة اكتشاف وتحليل العوامل وتشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار قصد النهوض بالمقاولاتية في الجزائر.
- تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر وعرض لأهم الإصلاحات المطبقة في هذا المجال من قبل الدولة.
- تسليط الضوء على أهم العقبات التي تشوب بالمحيط المقاولاتي.
- محاولة إبراز أهمية المقاولاتية وضرورة تشجيعها وتوفير المحيط اللازم للارتقاء بها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- البطالة تعتبر الدافع القوي لاستحداث المقاولة كعمل خاص به ووسيلة لتحقيق مكسب مادي لتحسين المستوى المعيشي والحصول على الاستقلالية وتحقيق إنجاز شخصي لهم.
- أغلبية المقاولين ليسوا على دراية كاملة لأجهزة الدعم والمرافقة المطبقة من قبل الدولة والاعتماد على الموارد الخاصة في تمويل مشاريعهم.
- لم يلمس تأثير واضح للروح المقاولاتية المرتبطة بالرغبة في الابتكار والتغيير التي تعتبر شبه غائبة عن المقاولين الجزائريين وكل همهم هو الخروج من البطالة وتحسين ظروفهم كما سبق القول.

2- محمد قوجيل، أطروحة دكتوراه بعنوان "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2016: دارت هذه الدراسة حول تحليل العوامل المؤثرة في المقاولاتية ومعرفة مساهمة الحكومة الجزائرية في التنمية المقاولاتية وتحليل دور أداء هيئات الدعم والمرافقة للمقاولاتية وهدفت هذه الدراسة لمجموعة من الأهداف نذكر منها:

- محاولة تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية ثقافة المقاولاتية في الجزائر، محاولة تشجيع أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر التي تنعكس على نجاح وفاعلية واستمرارية المؤسسات الناشئة.
- محاولة تقييم البنية الاقتصادية والتشريعية وتحديد الإيجابيات والنقائص بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إستراتيجية دعم المقاولاتية لابد أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين ولا يقتصر الأمر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.

- المقاولاتية في الجزائر تواجه قيود كثيرة من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي والفساد الإداري والبيروقراطي، إشكالية التمويل وضعف المهارة والتكوين وصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع.

3- عبد الوهاب بوبعة ، رسالة ماجستير بعنوان "دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012: دارت هذه الدراسة حول الدور الفعال للابتكار في المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرته في دعم الميزة التنافسية، من خلال تأثير الابتكار على عوامل المنافسة في السوق واكتسابها ميزة تنافسية تسمح لها بالنجاح. هدفت هذه الدراسة لمجموعة من الأهداف نذكر منها:

- محاول إبراز الابتكار كخيار إستراتيجي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية خاصة في تنمية مزاياها التنافسية.
- معرفة وضعية الابتكار في مؤسسة الهاتف النقال موبيليس في ظل التطورات التي تحصل في سوق الاتصالات.

حيث توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها:

- الابتكار يحقق ميزة تنافسية للمؤسسة ودرجة كثافة الابتكار هي التي تحكم في استمراريته إذا كان دائم أو مؤقت.
- الابتكار أصبح أهم وسيلة في يد المؤسسة من أجل البقاء في بيئة دائمة التغيير من خلال البحث عن الفرص واكتشاف الحاجات الكامنة وإيجاد استخدامات جديدة للمنتج الحالي.
- الابتكار يسمح للمؤسسة بالمحافظة على زبائنها مقارنة بالمنافسين مع تكييف المنتج مع المتغيرات وجعله ملائم أكثر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- AzzedineTounes « L'intentionentrepreneurialeunerecherche comparative entre des étudiantssuivant des formations enentrepreneuriat (Bac+5) et étudiants en DESS CAAE » Thèse de doctoratuniversité de Rouen, 2003 :

دارت هذه الدراسة حول الروح المقاولاتية لدى الطلاب المتابعين لدورات المقاولاتية (بكالوريا+ 5) وتم تركيز هذه الدراسة على العوامل المتغيرة والثابتة التي تتحكم في الروح المقاولاتية مع تحليل المقاولاتية في فرنسا ومحاولة وصف وشرح تكوين نوايا وروح المقاولاتية لدى طلاب إدارة المشاريع من خلال برنامج ودورات ريادة الأعمال والمقاولاتية فضلا عن العوامل الظرفية والشخصية لتوفير الروح المقاولاتية لدى الطلاب.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إنشاء المقاولاتية التي تختلف من خلال الباحثين من قبل الجامعيين من أجل تنفيذ المشاريع في ضوء هذا الاهتمام.
- تعزيز ريادة الأعمال والمقاولاتية في الوسط الجامعي.
- وضح نموذج تحليلي للتوجه المقاولاتي لدى الطلبة.
- إبراز دور نظام التعليم العالي في تعزيز نظم الدعم لإنشاء المشاريع لدى الطلبة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- للنظام العالي دورا في تعزيز نظم وبرامج الدعم في إنشاء مشاريعهم وتعزيز الروح المقاولاتية لديهم كنتيجة ضمن عملية البناء الأكاديمي للمقاولاتية.
- رغم توفر الدورات وبرامج التكوين حول ريادة الأعمال لا يقابله نسبة كبيرة في خلق نية إنشاء المشاريع وقلة الخريجين المبدعين.
- تعتبر النية المقاولاتية متغير تابع في حين متغيرات التكوين من مستوى دراسي وتلقي تكوين في مجال المقاولاتية تعتبر متغيرات مستقلة.

2- Samai Hadad « Risque et processus de création des entreprise innovantes en Tunisie » , écornures de l'académie de l'entrepreneuriat et de l'innovation, Paris 12-15 Octobre 2011 :

دارت هذه الدراسة حول إشكالية تحليل وفحص المحددات الكامنة والمتحكمة في عملية إنشاء المؤسسات الابتكارية في تونس لاسيما تلك المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة الحواجز والعقبات التي تواجه أصحاب المشاريع من خلال انطلاقهم في مباشرة النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الابتكارية في تونس.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة معرفة أهم الدوافع التي دفعت المقاولين في إنشاء مؤسسات ابتكارية في ظل العقبات ومحاولة التعمق في مسارهم المقاولاتي والابتكاري.
- محاولة معرفة وتحليل المبررات التي شكلت دورا في اتحاد مجال المعلومات والاتصال كناش للمؤسسة الابتكارية المنشأة ودرجة الابتكار فيها.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعاني المؤسسات الناشئة في مجال المعلومات والاتصال في تونس من نقص التمويل وعدم اليقين بشأن احتمالية نجاح المشروع المقاولاتي الابتكاري.
- رفض المؤسسات المالية المصرفية لتمويل المشاريع الابتكارية وتطلب منهم ضمانات ذات قيم عالية مما يبطئ عملية الإنشاء ويرهقها.
- هناك ميل لفئة المهندسين التي تتوفر فيهم الروح المقاولاتية في رغبتهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ذات الطابع الابتكاري.

المطلب الثالث: القيمة العلمية المضافة

–في دراستنا التي كانت بعنوان المقاولاتية ، الابتكار والنمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث ركزت فيها على معرفة مساهمة المقاولاتية والابتكار في النمو الاقتصادي وتسليط الضوء على أهم العقبات التي تحيط بالمقاولاتية ومحاولة تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية المقاولاتية والابتكار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، ومعرفة أهم الدوافع التي تدفع المقاولين من أجل انشاء مؤسسة ابتكارية ، والتي تعتبر الابتكار اهم وسيلة في يد المؤسسات من اجل البقاء .

–وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من جهة الحيز الجغرافي ، فالدراسة الرابعة كانت في فرنسا والخامسة بتونس ، وكدلك الحيز الزمني يختلف فالدراسة الرابعة كانت سنة 2003 والخامسة كانت سنة 2011

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن المقاولاتية تقوم بدور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، تعتبر من أهم الركائز المحفزة لتعزيز وخلق الابتكار في المؤسسات من أجل البقاء والاستمرار على المدى البعيد ، كما يعد الابتكار أحد المداخيل المهمة لتحقيق الميزة التنافسية تمكنها من التنافس وتحقيق أهدافها ، فعلى المقاولاتية ان تعتمد على الابتكار لدعم قدراتها الفنية لنموها واستمرارها لمواجهة التغيرات البيئية، كما يجب أن تعتمد على نشاطات البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا التي تؤدي إلى الإبداعات في إنشاء المشاريع وزيادة العوائد المالية بكفاءة أكثر حيث أصبحت المقاولاتية والابتكار يشكلان وجهان للتطور والنمو .

الفصل الثاني

المقاولاتية ، الابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح موضوع إنشاء المؤسساة يحتل حيزا كبيرا من اهتمام العديد من الدول منها الجزائر، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية الاقتصادية وخلق الثورة، حيث تبنت الدولة الجزائرية إصلاحات عديدة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهيئات دعم لترقية المقاولاتية في الجزائر، وعليه سيكون هيكل هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول نبذة عن المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: الابتكار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تطوير القطاع الصناي في الجزائر .

الفصل الثاني : المقاولاتية ، الإبتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: نبذة عن المقاولاتية في الجزائر.

المطلب الأول : واقع المقاولاتية الجزائرية في ظل الإصلاحات.

يوجد توجه عالمي نحو الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولاتية كونها أداة هامة في تحقيق التنمية الإقتصادية ، لذلك فقد خصصت محتلف الدول الحوافز التي تعمل على تدعيم وتطوير تلك المؤسسات وبالنسبة للجزائر يمكن تلخيص مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى :خلال الفترة (1963 / 1981):

في سنة 1963 إعتمد أول قانون إستثمار جزائري قصد تنظيم الساحة الإقتصادية بعد الإستقلال ، إلا أنه إقتصر على وضع القواعد الأساسية للإقتصاد في إطارالمنهج الإشتراكي دون الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي سنة 1966 تم تعديل قانون الإستثمار السابق وتميز القانون الجديد بتكريس الدور المركزي للقطاع العمومي ومن خلال تجسيد إحتكار القطاع العمومي للإقتصاد الوطني ،بالمقابل تم تحديد دور سطحي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ، لذلك تميزت هذه المرحلة بتوسيع القطاع الخاص عن طريق الضغظ الجبائي والسياسات الجبائية عن طريق غرق التجارة الخارجية[1]

[1] Razika mekhoukh , entrepreneurship as a mechanism for nationaleconomy growth ; journalof economic growth and entreneurship JEGE . volou 04,N02 year 2020 ; p08-09

الفترة الثانية : خلال الفترة (1982 – 1988).

خلال هذه الفترة عملت الدولة على توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بحيث نجد القانون رقم 82 -11 المؤرخ في 21 أوث 1982 منح بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في حق تحويل العملة الصعبة للخارج من أجل شراء لوازم الإنتاج والمواد الأولية ، وإمكانية الحصول على تراخيص الاستيراد.

وفي سنة 1983 تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه وتشجيع وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) والذي يهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات ذات أولية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية ورغم الإجراءات السابقة إلا أن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع وذلك نظرا لعدم فعالية تلك الإجراءات ،ووجود العراقيل للمؤسسات الصغيرة هي:

- طريقة الاعتماد المسبق التي عممت على كل الاستثمارات الخاصة .
- التمويل البنكي حدد سقفه ب 30% من الاستثمارات المرخص بها
- المشاريع الاستثمارية ذات سقف 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات المساهمة ، و10 ملايين للمؤسسات الجديدة الأحادية
- عدم مشروعية الاستثمار في أكثر من شركة واحدة.

الفترة الثالثة : خلال الفترة ما بعد 1988

خلال هذه الفترة بدأ الدخول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق لذلك اعتمدت تشكيلة تشريعية جديدة والتي تهدف إلى استقلالية المؤسسات العمومية ، وحرية أسعار الصرف واستقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي ، في نمو المجال نجد قانون النقد والصرف لسنة 1990 أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص ، وفي سنة 1993 قد عمت الإصلاحات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93- 12 الخاص بترقية الاستثمارات وفي سنة 2001 تم اعتماد المرسوم رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمارات.

وفي 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عمل على تحديد تدابير دعمها من خلال :

- إنشاء صناديق ضمان القروض تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولاتية يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين مركز الدراسات والبحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

[1]Razika mekhoukh ; meme refernce ; p09

المطلب الثاني :هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر.

سنتعرض في هذا المطلب إلى الهيئات الداعمة للمقاولاتية والمتجسدة في :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ansej
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Ansy
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الفرع الأول : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين او أجانب من خلال تقديم العديد من الخدمات أهمها ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها وكذا استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم [1]،وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار وكذا تسيير صندوق دعم الاستثمارات وضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار [2].

تتولى الوكالة القيام بعدة مهام هي :

- جمع الوثائق الضرورية الخاصة بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالجمع الوثائق الضرورية الخاصة بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وكذا ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين .
- إصدار القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات بعد التأكد من أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها مؤهلة للاستفادة.
- متابعة الاستثمارات عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمدى تقدمها ، وكذا التأكد من احترام المستثمرين والتزاماتهم.
- تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين ، عن طريق معالجة العراقيل والمشاكل التي يواجهها قطار الاستثمار ، وكذلك إنجاز الدراسات المبسطة الخاصة بالعملية الاستثمارية.[3]

الجدول الموالي يوضح تطور المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 إلى 2019.

---

[1] حليمة حراز ، أليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، الجلد 4 ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،الجزائر ، 2019 ، ص 202.

[2] محمد الهادي صديق الله ، دور الهيئات الدعم الحكومي في السدامة ادم صار الم في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej والصندوق الوطني للتأمينعلى البطالة CNAC ، مجلة الأصيل للبحوث العلمية والإدارية ،العدد 3،جوان 2018 ، ص 150.

[3] صراح بن لحرش، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والموافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة ; andi ; ansej ; cnac amgem ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 7، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،جوان 2020، ص290

الجدول رقم1 : تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 إلى 2019.

	2016	2017	2018	2019
المشاريع المصرح بها	7185	5057	4124	3029
قيمة المشاريع مليون دج	1839044	1905207	1673943	797138
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389

المصدر :سلمى صالحي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 5 ، العدد 1 ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،جوان ،2021 ،ص287.

من خلال الجدول يتضح انخفاض المشاريع المصرح بها في الوكالة فبعدما كانت 7185 مشروع سنة 2016 أصبحت عدد المشاريع سنة 2019 3029 مشروع ،كما انخفضت قيمة المشاريع هي الأخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016 إلى 797138 مليون دينار سنة 2019.

الفرع الثاني :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ب ansej: تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذي يمتلك فكرة إنشاء مؤسسة ، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تتلخص مهامها في :[1]

–تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ،مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.[2]

– إقامة علاقة مع البنوك للمشاريع المفيدة اقتصاديا و واجتماعيا.

الوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي ويسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها [3] ،تلعب الوكالة دورا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبرز دورها من خلال

1.تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

2.التنسيق بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أصحاب المشاريع) والمصالح الإدارية والمصرفية.

3.تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التموين والتشغيل.

4.خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.[4]

---

[1] عبد الوهاب بن تريكة،دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة ،دراسة حالة Ansej وcnac بسكرة ،مداخلة بالملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،ص 6

[2] محمد بن شايب ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،فرع بومرداس ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات،المجلد 4 ، العدد 6،جوان ،2016،ص 65.

[3] عبد القادر رقراق ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ،دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران ،ص 120.

[4] عز الدين حملة،دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012– 2017،مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية ،المجلد2،العدد1،2021،ص62–63

أشكال الدعم والتحفيزات التي تقدمها الوكالة ANSEJ

1– الدعم المالي :يعتمد الدعم المالي على ثلاث صيغ من التمويل :

أ –التمويل الذاتي: تكون المساهمة الشخصية في 100% وتصل فيه الاستثمار إلى 10 مليون دينار جزائري

ب –التمويل الثنائي : في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من :

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر
- قرض بدون فائدة تمنحه وكالة اونساج.

ت – التمويل الثلاثي : يتم التمويل الثلاثي بمشاركة ثلاث أطراف وهم الشباب والبنك والوكالة(وكالة انساج) ويتكون من :

– المساهمة الشخصية للشباب

– قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

– قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100% لكل القطاعات

الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب نوع النشاط إلى غاية 31 /12 / 2019 .[1]

الجدول رقم 2: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب نوع النشاط إلى غاية 31 / 12 /2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة%	إجمالي المبلغ المستثمر (مليار دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة (مليار دج)
الفلاحة	58141	5	216.230	3.719
الصناعات التقليدية	43130	11	110.871	2.570
البناء والأشغال العمومية	34889	9	134.870	3.865
المياه	560	–	0323.	5.934
الصناعة	27352	7	129.921	4.749
الصيانة	10573	3	29.204	2.762
الصيد	1131	0.29	7.499	6.630
الأعمال الحرة	11917	3	32.084	2.692

[1] عبد الكريم سلوس ، أحمد صديقي ،مساهمة وكالةAnsej في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010 – 2019 / مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد 4،عدد 2،جامعة لأحمد دراية ، أدرار،الجزائر ،2020 ، ص177 – 178.

الخدمات	108561	28	354.292	3.263
نقل البضائع	69915	18.5	179.324	5.096
نقل الأشخاص	18997	5	46.707	2.458
المجموع	385166	100	1244.330	3.230
المتوسط				

المصدر :هادي صادق ، مختار عصماني ،دور أجهزة التمويل المصغرة في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر ، دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (Amade , Ansejسابقا) ،2000 – 2019 ،مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 6 ، العدد 1،جوان 2021 ،ص 173.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن قطاع الخدمات قد إستحوذ على النصيب الأكبر من عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة ،فهو يمثل 28% من إجمالي المشاريع الممولة ،والتي بلغ عددها في هذا القطاع 108561 مشروعا ثم يأتي قطاع نقل البضائع في المرتبة الثانية بنسبة 18.2 % من إجمالي المشاريع وبعدد قدره 69915 مشروعا ، وبذلك يستحوذ هذين القطاعين على مايفوق 46% من مجموع المشاريع الممولة ، وهذه النسبة تعكس ميول الشباب نحو هذين القطاعين اللذان يفران إمكانية الأرباح السريعة وسهولة خلق المشاريع ، بينما يحل قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بمجموع 58141 مشروعا وهو مايمثل نسبة 15% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة في حين حل قطاع الصناعات التقليدية في المرتبة الرابعة بمجموع 43130 مشروعا أي بنسبة 11% من إجمالي المشروعات.

دور الوكالة في استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة.

ارتبطت الوكالة منذ اليوم الأول لإنشائها بهدف أساسي وهوالعمل على رفع معدلات التشغيل والحد من ظاهرة البطالة لدى فئة الشباب ،ومنهم بالأساس خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني[1].

الجدول الموالي يوضح توزيع عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة.

[1] هادي صادق ،مختار عصماني،مرجع سبق ذكره ،2021 ،ص173.

الجدول رقم 3 : مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة منذ تأسيسها إلى غاية 31 /12 /2019 حسب قطاع النشاط وحسب الجنس.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة لصالح الذكور	عدد المشاريع الممولة لصالح الإناث	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نسبة الممشاريع السنوية%
الفلاحة	58141	554410	2700	137498	5
الصناعات التقليدية	43130	35793	7337	126514	17
البناء والأشغال العمومية	34889	34069	830	101121	2
المياه	560	535	25	2057	4
الصناعة	27352	23348	4004	78721	5
الصيانة	10573	10396	177	24350	2
الصيد	1131	1115	16	5549	1
الأعمال الحرة	11917	6439	5478	26714	46
الخدمات	108561	90550	18011	252806	17
نقل البضائع	69915	68817	1098	120369	4
نقل الأشخاص	18997	18516	481	43698	3
المجموع/المتوسط	385166	345019	40147	919397	10

المصدر:هادي الصادق ، مختار عصماني ، مرجع سبق ذكره ،2021 ،ص 174

من خلال الجدول أعلاه يبين أن مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة من الوكالة قد بلغ 919397 منصب عمل إلى غاية 31 / 21 / 2019 ، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بحوالي 252806 منصب شغل وهذا بسبب كثرة وتعدد الأنشطة الخدماتية ،تم قطاع الفلاحة في المرتبة الثانية ب 137498 منصبا مستفيدا في هذا الإطار من تنوع مجالات النشاط الفلاحي وتوزعها على مختلف مناطق ولايات الوطن ، ليأتي قطاع الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة بحوالي 126514 منصبا ، ثم بنشاط نقل البضائع والذي ضم120369 منصب عمل مستحدث.

الفرع الثالث :الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 94 – 188 المؤرخ في 6 جويلية 1944 ،يهدف الصندوق إلى ترقية التشغيل وتطوير واستحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه[1].

يلعب الصندوق الوطني للتأمين على البطالة دورا هاما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال :

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يلعب دورا هاما في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل.
- يعتبر من أهم الهيئات الداعمة في الجزائر فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وفي أواخر شهر جوان 2010 اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية تهدف إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت عدة تعديلات على الجهاز تتضمن :

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل (شهر واحد) بدلا من 6 أشهر.
- رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين دينار جزائري إلى عشرة أشهر.
- الإلتحاق بالجهاز من30 سنة (بدلا من 35 سنة)إلى 50 سنة (تم رفع السن حاليا إلى 55 سنة).[3]

الفرع الرابع :الوكالة الوطنية لتسيير القروض angem:

وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال أحداث أنشطة اقتصادية ، وهي منظمة ذات طابع خاص وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة.

أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : لقدتم إنشاء هذه الوكالة لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف في نظر القائمين عليها يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن ،لاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال أبرز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات
- متابعة الأنشطة المحدثة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض(عرض، بيع)

[1] فارس معيزي،عبد الجليل جوداح،دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المجلد10،العدد2،2021،ص599.

[2] عز الدين حملة ،مرجع سبق ذكره ، 2021 ،ص65.

[3] علي بخيتي،مرجع سبق دكره،2020،ص109.

مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض

- تسيير جهاز القرض المصغر طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها
- منح قروض بدون فوائد ومنح قروض بدون فوائد وإعلام أصحاب المشاريع المؤهلة للاستفادة بمختلف الإعانات الممنوحة لهم
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الوكالة بمختلف الإعانات الممنوحة[1]

الجدول رقم 4 : توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض إلى غاية 31 مارس 2021

قطاع النشاط	القيمة	النسبة%
الفلاحة	127719	13.52
الصناعة الصغيرة	375499	39.75
البناء والأشغال العمومية	82558	8.75
الخدمات	186840	19.78
الصناعة التقليدية	166061	17.58
التجارة	4942	0.52
الصيد البحري	939	0.1
المجموع	944558	100

المصدر:سلمى صالحي ، مرجع سبق ذكره ، 2021 ،ص 285.

الشكل رقم 4:توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض

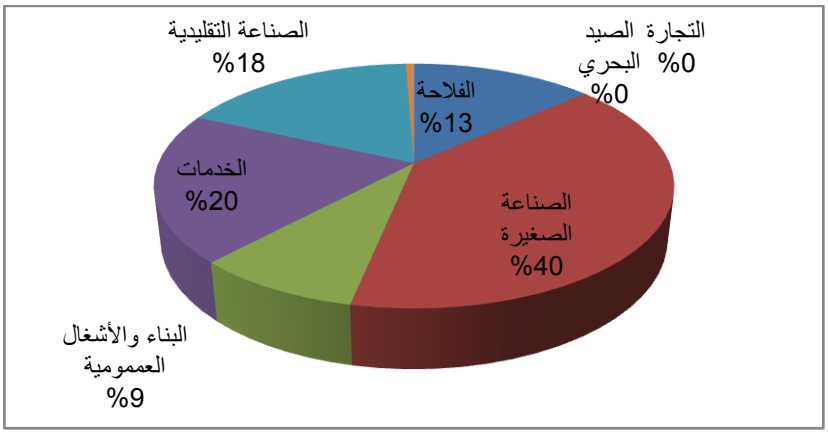

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول

[1] الحواس زواف ،مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر،تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005–2019) ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد6 ،العدد1 ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،2021 ،ص ص 5 ،6 .

من خلال الجدول قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39.57% إلى غاية 31 مارس 2021 ،أي بحوالي 375499 قرض ، يليها قطاع الخدمات ب 186840 قرض بنسبة 19.78% ، ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة ب 166061 قرض ، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 مارس فقد بلغت 944558 قرض.

المبحث الثاني :قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حسب القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 – 12–2001 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات[1]، تشتغل من واحد إلى 250 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري ، ولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري ، ولا يمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي :

الجدول رقم 5: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي(دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	إقل من 40 مليون	لايتجاوز 20ملايين
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لايتجاوز 200مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و4 ملايير	بين 200 و 1مليار

المصدر: ياسرعبد الرحمن ،براشن عماد الدين ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ،العدد الثالث ،جامعة جيجل ،الجزائر ،2018 ، ص ص 218 –219 .

المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ،والذي كان موضوع توصية البلدان الأعضاء ، حيث صادقت الجزائري سنة 2000 على ميثاق بوبونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ يركز هذا التعريف على علاقة معايير كمية وهي ، عدد العمال ، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية ،بالإضافة إلى معيار نوعي واحد إلا وهو معيار الاستقلالية.

[1] نصيرة سعيدي ، محمد ميلود قاسيمي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد الثالث ،العدد الأول ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ،الجزائر ، جوان 2018 ،ص 55.

[2] ياسر عبد الرحمن ،براشن عماد الدين ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد الثالث ، جامعة جيجل ،الجزائر ،2018 ،ص 218.

ثانيا : أهميتها

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية [1]

1 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وخلق الفرص للعمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل ،وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات هذا من جهة ولكثافتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 20.8 مليون مؤسسة في الإتحاد الاوربي سنة 2010 ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.8% من العدد الإجمالي لها ، وحوالي 92% منة قطاع العمال يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 55% وبنسبة مئوية تزيد عن 65 % في تشغيل اليد العاملة [2].

2 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية ،من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج ،وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة ،ومن تم تحسين وصفية الميزان التجاري ،وتتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نحو 26% من الصادرات الإجمالية.

3 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار:

من أجل الصعود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار ،فهي تلعب دورا ريادي في هذا المجال ،حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة ،كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق.

وعلى مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE) أظهرت الإحصائيات على مجال الابتكارات أن نسبة الأبحاث والابتكارات على مستوى الدول الأعضاء تمثل 30% ، 60% منها تعود إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما على مستوى الجزائر فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 15% من مجموع الإبداعات المسجلة ،وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.

---

[1] سامية عزيز ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط لمدينة بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 147

[2] ياسر عبد الرحمان ، عماد الدين براشن ، مرجع سبق دكره ،2018 ،ص222.

4 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي

مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الإستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي ،فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة ،في هذا الإطار نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما شركة رونو فتتعامل مع أكثر من 50000 مورد.

5– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي: إن أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن ،بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ،وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.[1]

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطور ملحوظ حتى أصبحت لها مكانة مرموقة في البلاد خاصة في ظل التطور والنمو التي تشهده من سنة إلى أخرى [2] ،والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2008 – 2019):

[1] ياسر عبد الرحمان ،مرجع سبق ذكره ،2018 ،ص 221 –222

[2] عمر فرحاني، ملتقى دولي حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ،06 –07 ديسمبر 2017 ،ص6.

الجدول رقم 6: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة (2008 – 2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تنمية عدد المؤسسات الص والم	نسبة التنمية للعدد للمؤ الص والم %	عدد العمال في المؤسسات الص والم	تنمية العدد العمال في المؤسسات الص والم	نسبة تنمية العدد عمال الموالص و الم
2008	519526	108567	26.42	1540209	184810	13.64
2009	587494	67968	13.08	1525686	6375	0.41
2010	619072	31578	5.38	1625686	79102	5.11
2011	659309	40237	6.50	1724197	98511	6.06
2012	711832	52523	7.97	1848117	123920	7.19
2013	777818	65986	9.27	2001892	153775	8.32
2014	852053	74235	9.54	2157232	155340	7.76
2015	934569	82516	9.68	2371020	213788	9.91
2016	1022621	88052	9.42	2540698	169678	7.16
2017	1074503	51882	5.07	2655470	114772	4.52
2018	1141863	67360	6.27	2724264	68794	2.59
2019	1193339	51476	4.51	2885651	161387	5.92

المصدر :عبد الكريم يوسفي ،بلال بوجمعة ،أثرهيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 7 ،عدد3 ،2021 ،ص 76.

الشكل رقم 5: منحنى تطور كل عدد المؤسسات ومناصب الشغل لسنة 2008 -2019.

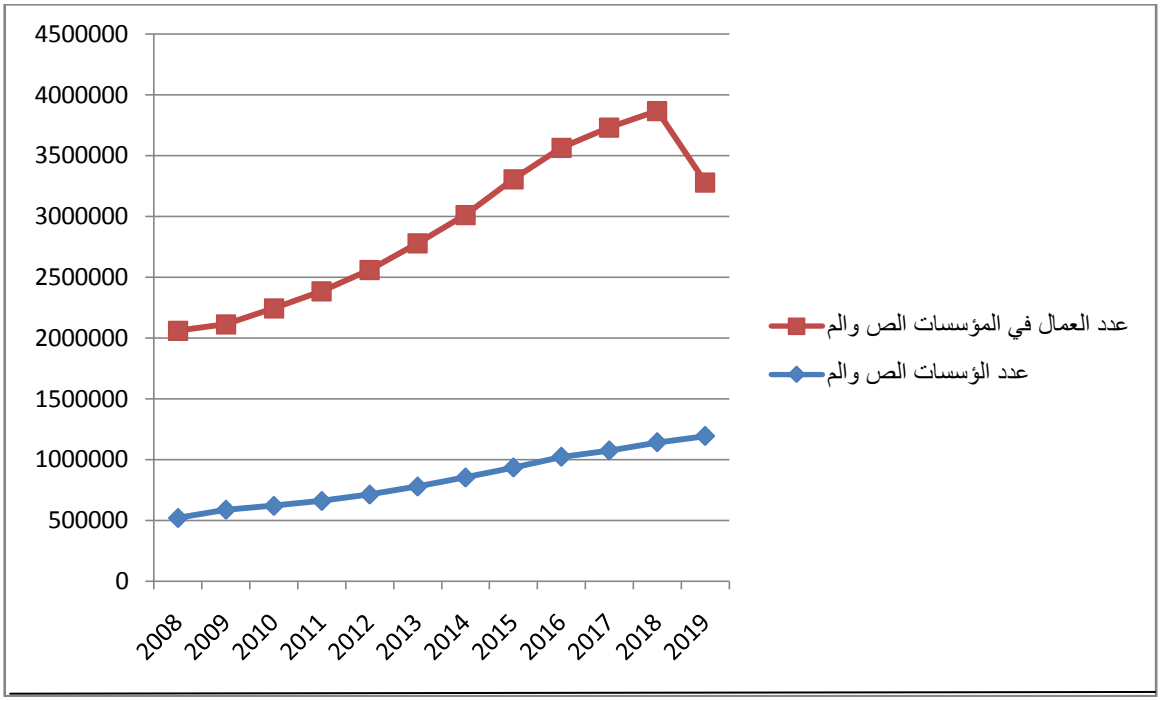

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والمنحنى البياني عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ،ليصل عددها في نهاية ديسمبر لسنة 2019 إلى 1193339 مؤسسة ،حيث تقدر أكبر نسبة نمو شهدتها هذه المؤسسات ب 26.42 خلال سنة 2008 أي 108567 مؤسسة تم إنشائها وهذا راجع إلى عدد المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة مثلا الصيدلة والمخابر الطبية ، والشأن نفسه يشهده عدد مناصب الشغل بذات المؤسسة حيث وصل خلال سنة 2019 منصب الشغل إلى 2885651 وهدا ما يقدر ب 1540209 سنة 2008،إلى أن هذا التطور يبقى ضعيف مقارنة مع المدة الزمنية وهذا راجع إلى توقف بعض المؤسسات عن العمل لم تصرح بها من طرف الجهات والهيئات المعنية وهي محسوبة ضمن المؤسسات التي في حالة نشاط.

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة.

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة المؤسسات الخاصة منها ولعامة في أخر إحصائيات 2018 .

الجدول رقم 7 : عدد المؤسسات العامة والخاصة ونسبتها المئوية.

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسة خاصة	1092908	99.98
مؤسسة عامة	262	0.02
المجموع	1093170	100

المصدر: عيسات محمد ، واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرو تطور من سنة 2009 – 2018، مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد 9 ،العدد 1 ،2020 ،ص 44.

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بحوالي 99.89 % ،وهذا ما يوضح ويعكس توجه اقتصاد الدولة إلى الاهتمام وإعطاء القطاع الخاص والأولية القصوى من خلال تقديم دعم المقاولين من أجل إنشاء مؤسساتهم وتنازلهم عن القطاع العام في هذا النوع من المؤسسات.

الفرع الثاني:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

الجدول رقم 8: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني (2011 – 2018).

المؤسسة	مؤسسة خاصة		مؤسسة عامة		صناعات تقليدية		المجموع
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	–	–	–	–	64677	26.36	245348
2002	1895552	72.38	778	0.29	71523	27.31	261853
2003	207949	72.06	788	0.27	79850	27.67	312959
2004	225449	72.03	778	0.24	86732	27.71	342788
2005	245842	71.71	774	0.25	69072	28.02	376767
2006	269842	71.61	739	0.19	106222	28.19	410959
2007	269806	76.52	666	0.16	116347	28.31	519526
2008	392013	75.45	626	0.12	126887	24.42	519526
2009	455398	72.85	591	0.094	169080	27.04	625069
2010	482892	78.00	557	0.089	135623	21.9	619072
2011	511856	77.63	572	0.086	146881	22.27	65939
2012	550511	77.33	557	0.08	160764	22.58	711832
2013	601583	77.36	557	0.07	175676	22.63	777816
2014	656949	71.1	542	0.06	194562	22.83	852053

2015	717424	76.71	532	0.06	217142	23.23	934539
2016	786989	76.96	390	0.04	235242	23.00	1022621
2017	831914	77.43	267	0.02	422322	22.55	1074503
2018	851414	77.89	262	0.02	241494	22.09	1072908

المصدر : صليحة يعقوبن، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الإقتصاد الوطني ،مجلة أراء للدراسة الإقتصادية والإدارية ،المجلد 2 ،العدد1 ،جامعة الجزائر ،2020 ،ص 111.

يتضح من خلال الجدول أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خاصة في القطاع الخاص ، في حين تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تراجعا واضحا ،فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70% من مجموع تعداد المؤسسات وهذا يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذلك عمليات الخوصصة التي همت معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية ، مما ترتب عنه تقلص عددها خلال السنوات الأخيرة ، كما نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحرف التقليدية بنسبة تفوق 20 % من مجموع المؤسسات

الفرع الثالث:توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2019.

لقد أصبح النسيج المؤسساتي لمنظومة المؤسسات على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وهو ما يعزز من فرصة مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد الوطني والتخفيض من حدة تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات من جهة ،والعمل على تلبية احتياجات السوق من مختلف السلع والخدمات ،وبالتالي المساهمة في تخفيض الواردات ، الجدول الموالي يوضح توزيع هذه المؤسسات حسب فرع النشاط الاقتصادي.[1]

[1] صادق هادي ،مختار عصماني ،دور أجهزة التمويل في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر ، دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 6،العدد 1 ،جوان 2021 ،ص169.

جدول رقم 9 : توزيع وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2018 – 2019 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2018	النسبة %	2019	النسبة%	معدل النمو%
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.62	4.37
المحروقات الطاقة والمناجم	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والأشغال العمومية	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعات التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.32	614375	51.49	4.85
الصناعات التقليدية	260652	22.83	247554	23.01	5.33
المجموع	1141863	100	1193339	100	4.51

المصدر : صادق هادي ، مختار عصماني ، دور أجهزة التمويل في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 6 ،العدد 1 ،جوان 2021 ،ص 169.

الشكل رقم06:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

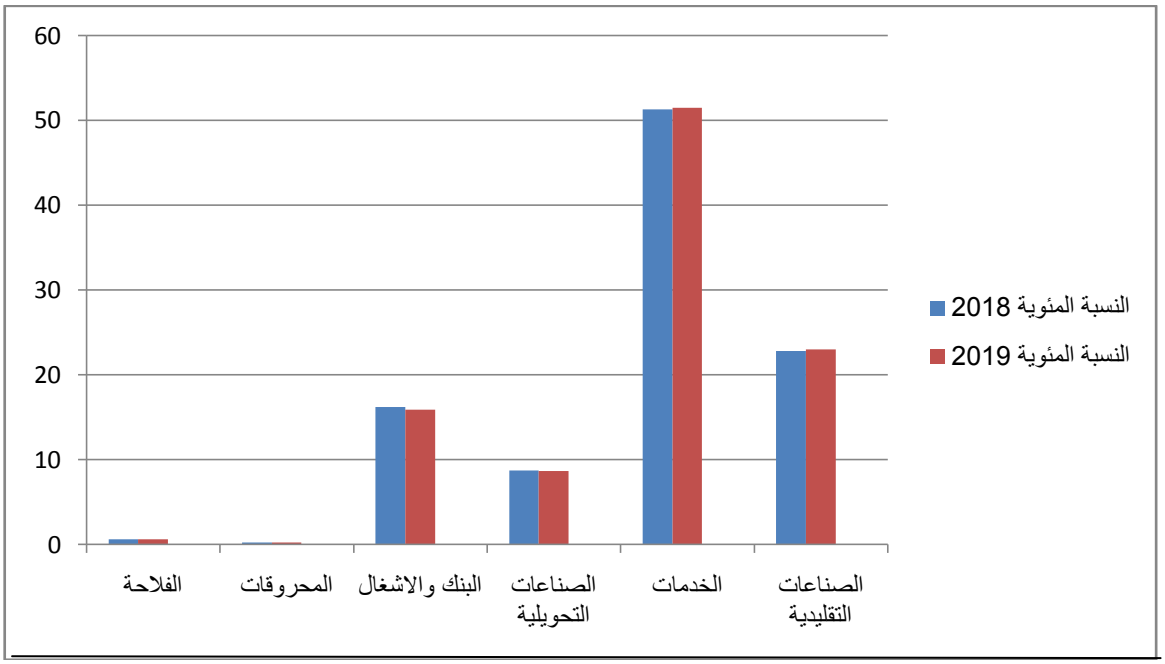

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول يتبين أن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة فروع النشاط الاقتصادي التي تستقطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع 585983 مؤسسة سنة 2018 ،ليرتفع هذا العدد إلى 614375 مؤسسة وهذا مايمثل حوالي 51.5 من إجمالي المؤسسات الموجودة ، في المرتبة الثانية يأتي قطاع الصناعات التقليدية الذي استحوذ على نسبة 23.01% من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة خلال سنة 2019 ، استفاد هذا الفرع من النشاط الاقتصادي كثيرا من الفرص الاستثمارية التي أتاحتها برامج الاستثمارات العمومية ، بينما كان نصيب القطاع الفلاحي محدود جدا لم يتجاوز نسبة 1% ، المخاطر التي أصبحت تهدد هذا القطاع هي المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار السلع الزراعية ، مما أدى غلى خسائر باهظة للفلاحين ، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع وفرة الإنتاج وانخفاض الأسعار في فترات وفرة المنتوج،وكذا مواجهة أخطار التقلبات المناخية والكوارث البيئية على القطاع الفلاحي.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي.

الجدول رقم 10:التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة خلال سنة 2019

المنطقة الجغرافية	2015	2016	2017	2018	2019
الشمال	37337	400615	424659	447817	467128
الهضاب العليا	118039	125696	133177	141465	147589
الجنوب	46525	49595	51508	54211	56550
المجموع	537901	575906	609344	643493	671267

المصدر :علي بخيتي ، المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2000 – 2020 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث ل م د ،قسم العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي مرسلي عبد الله ، تيبازة ، 2021 –2022 ،ص 160.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في المدن الشمالية للوطن حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2015 إلى 373337 مؤسسة وارتفع ليصل 467128 مؤسسة سنة 2019 ، وهذا بسبب الكثافة السكانية العالية في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى ،ما يتيحه ذلك من فرص نجاح بالنظر إلى حجم السوق مقارنة ببقية المناطق ويليه مناطق الهضاب العليا للوطن حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية عند سنة 2015 إلى 118039 مؤسسة وإرتفع ليصل 147589 عند 2019 ،وأخيرا تأتي مناطق جنوب الوطن حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة المعنوية عند سنة 2015 إلى 46525 مؤسسة وإرتفع ليصل 56550 مؤسسة سنة 2019.

المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

الفرع الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

هي الفرق بين الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج لسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في القيمة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص والجدول التالي يوضح ذلك [1]

الجدول رقم 11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (مليار دينار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة الم ص وم العمومية في القيمة المضافة	893.24	11887.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
مساهمة الم ص وم الخاصة في القيمة المضافة	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
المجموع	7634.43	8526.58	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62

المصدر :سلمى صالحي ،مرجع سبق ذكره ،جوان 2021 ،ص 284.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا ارتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة ،حيث انتقلت من 7634.43 سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014 ، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88.30% سنة 2013 بقيمة 6741.19 مليار دينار ، وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 10886.62 مليار دينار.

[1] سلمى صالحي ،أليات ودعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، المجلد 5 ، العدد 1 ،جوان 2021 ،ص 284.

الشكل رقم 7 :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

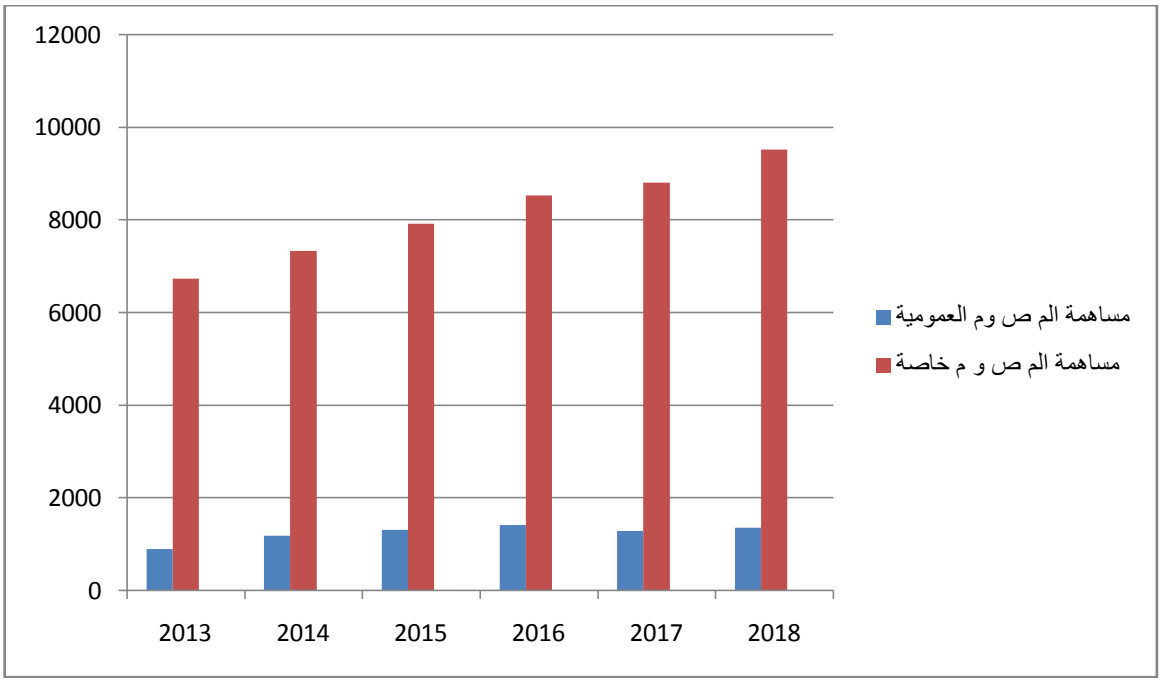

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول

حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وحده 87.49 % وهو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية من خلال امتصاص البطالة.

كما يبين الجدول سيطرة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بالمقابل تراجعت مساهمة مؤسسات القطاع العام ،وهذا يعود إلى عدم قدرته على مسيرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق ، بالإضافة إلى انسحاب الدولة شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي وترك المجال للخواص للاستثمار بهذا يعكس التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على خصخصة المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام في كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة.

الجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام [1]

[1] سلمى صالحي،مرجع سبق ذكره،ص286

الجدول رقم 12 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2015 – 2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الفلاحة	5318	7094	6392	7168	7481
قطاع المحروقات الطاقة والمناجم	2557	3201	2843	2985	3066
قطاع البناء	165108	169124	177727	185137	190170
الصناعات التحويلية	81348	99275	92804	99938	103693
الخدمات	266544	298692	316044	585983	614375
الصناعات الحرفية	–	–	–	260652	274554
المجموع	520875	577386	595810	1141863	1193339

المصدر: فريدة معارفي ،دور المؤسسلت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001 – 2019) ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ،المجلد 11 ، العدد 1 ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2022 ،ص 131 .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام ،في عام 2015 كان مجموع الناتج 520875 مليار دينار ،ليرتفع إلى 577386 مليار دج عام 2016 ،كما سجل تطور في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في قطاع البناء والصناعات التحويلية والخدمات ، ويظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث بلغ 190170 مليار دج في عام 2019 في قطاع البناء.

هذا ما يبين أن القطاع الخاص يحقق مردودية أكبر من القطاع العام وهذا راجع إلى نفاد هذه الصناعات بنسبة أكبر للقطاع الخاص في ظل تراجع المؤسسات العمومية وفشلها في تحقيق الاستمرارية

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة وهي أكبر المساهمين في خلق فرص التشغيل ،حيث قامت الحكومة بجملة من الإجراءات تصب في مجملها مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أعطت نتائج مرضية من ناحية خلق فرص عمل جديدة ، والجدول التالي يوضح ذلك [1]

[1] صليحة يعقوبن ،مرجع سبق ذكره،ص114

الجدول رقم13 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2005 – 2018)

السنوات	العدد	معدل النمو
2005	838.504	-
2006	1252647	8.19
2007	1355399	8.20
2008	1540209	13.63
2009	1756964	14.07
2010	1625686	7.47
2011	1724197	6.06
2012	1848117	7.19
2013	2001892	8.32
2014	2157232	7.76
2015	2371020	9.91
2016	2540698	4.93
2017	2655470	4.52
2018	2690246	3.5

المصدر:صليحة يعقوبن ، مرجع سبق ذكره ،2020 ،ص 114.

الشكل رقم 8 : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

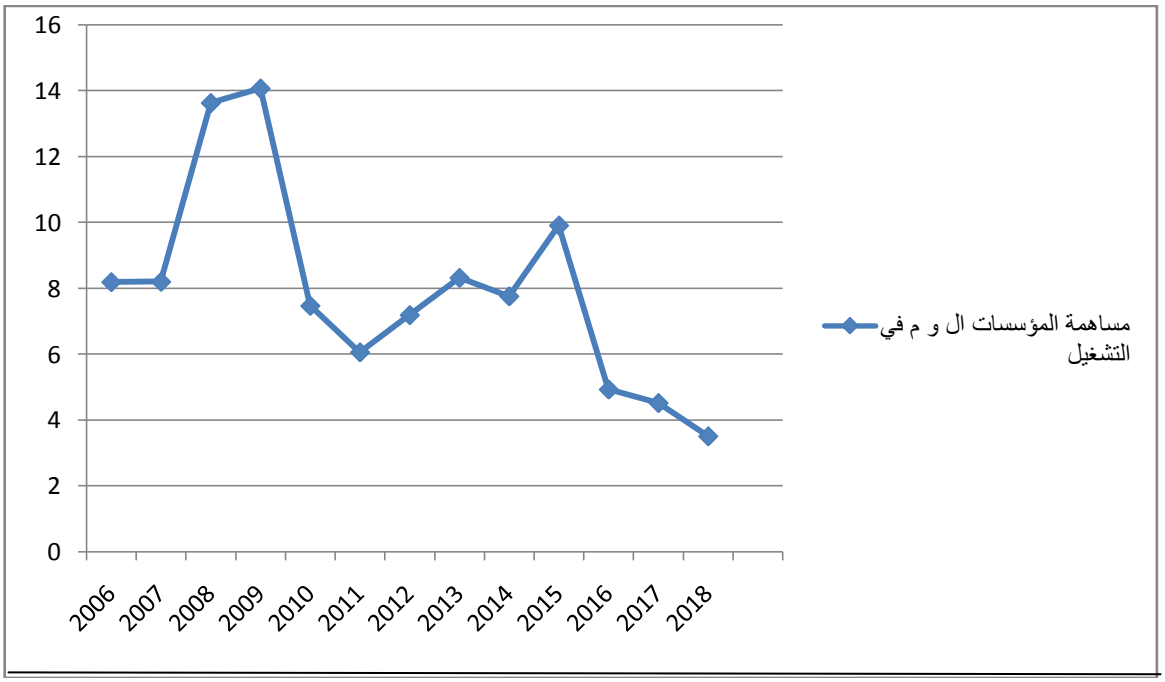

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 838.504 عامل في سنة 2004 إلى 2690246 عامل في سنة 2018 وتعود هذه الزيادة إلى جهود الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع ،مع العلم أن القطاع الخاص استحوذ على أغلب مناصب الشغل بفعل التسهيلات والتحفيزات التي منحتها له الدولة منها قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها، بالإضافة إلى التسهيلات والتحفيزات التي منحها الصندوق الوطني للإجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي ،أما مناصب الشغل التي توفرها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فهي في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك نتيجة الإجراءات التي فرضتها الخوصصة.

المبحث الثالث :الابتكار ،المؤسسات الصغير والمتوسطة وإشكالية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول :واقع الابتكار في الجزائر

الابتكار هو إحدى الركائز ال12 في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي

الفرع الأول : وضعية الابتكار في الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي : أصبح مؤشر الابتكار العالمي الذي يصدر سنويا منذ 2007 بفرض نفسه كمرجع رئيسي ضمن مؤشرات الابتكار ، وأداة قياس مفيدة بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات ،ويشارك في إعداده ونشره كل من المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال .

يهدف مؤشر الابتكار العالمي بالأساس على إلى ترتيب القدرات الإبتكارية لاقتصاديات العالم ونتائجها ،ويقر التقرير بدون الابتكار كمحرك للنمو والازدهار في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة[1]

1-مركز الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي : تحاول الجزائر إنشاء نظام وطني للابتكار وذلك من خلال توفير محيط مؤسساتي وقانوني مناسب ،وبهدف معرفة تطور هذا النظام سيتم أولا عرض ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي[2]

الجدول رقم 14 : تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار العالمي خلال الفترة 2010 – 2020.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	121	125	124	138	133	126	113	108	111	113	121
عدد الدول داخل المؤشر	132	125	141	142	143	141	128	127	126	129	131

المصدر :كنزة ثابت ،هناء عفيف ، تحليل واقع النظام الجزائري للإبتكار على ضوء مؤشر الإبتكار العالمي خلال الفترة 2010 – 2020 ،مجلة معهد العلوم الإقتصادية ،المجلد 24 ،العدد2 ،2021 ،ص51

من خلال الجدول يظهر تذبذب مركز الجزائر في مؤشر الإبتكار العالمي ، ويرجع ذلك إلى خروج ودخول بعض الدول ،ولكن طوال فترة الدراسة تمركزت الجزائر في المراتب الأخيرة رغم الإمكانيات التي تمتلكها ، سنة 2017 تحصلت على المرتبة 108 كأحسن أداة لها ، أما سنة 2020 تراجعت رتبة الجزائر بثمانية مراكز سنة 2019

[1] كمال زموري ،تشخيص وضعية النظام الوطني للإبتكار في الجزائر ،حقائق وأفاق ، مجاة نماء للإقتصاد والتجارة ،العدد الرابع ،المركز الجامعي ،ميلة ،الجزائر ،ديسمبر 2018، ص 23.

[2] كنزة ثابث ،هناء عفيف ،تحليل واقع النظام الجزائري للإبتكار على ضوء مؤشر الإبتكار العالمي حلال الفترة 2010 –2020 ،مجلة مغهد العلوم الإقتصادية ،المجلد 24 ،العدد2،2021 ،ص51.

الجدول رقم 15 : تطور مؤشر الإبتكار العالمي للفترة 2013 -2020

العام	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف	138	133	126	113	108	111	113	121
قيمة المؤشر	23.11	24.20	24.38	24.46	24.34	23.87	23.98	19.48

المصدر :وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

الشكل رقم 9 : تطور مؤشرات الابتكار العالمي للفترة 2013 -2020.

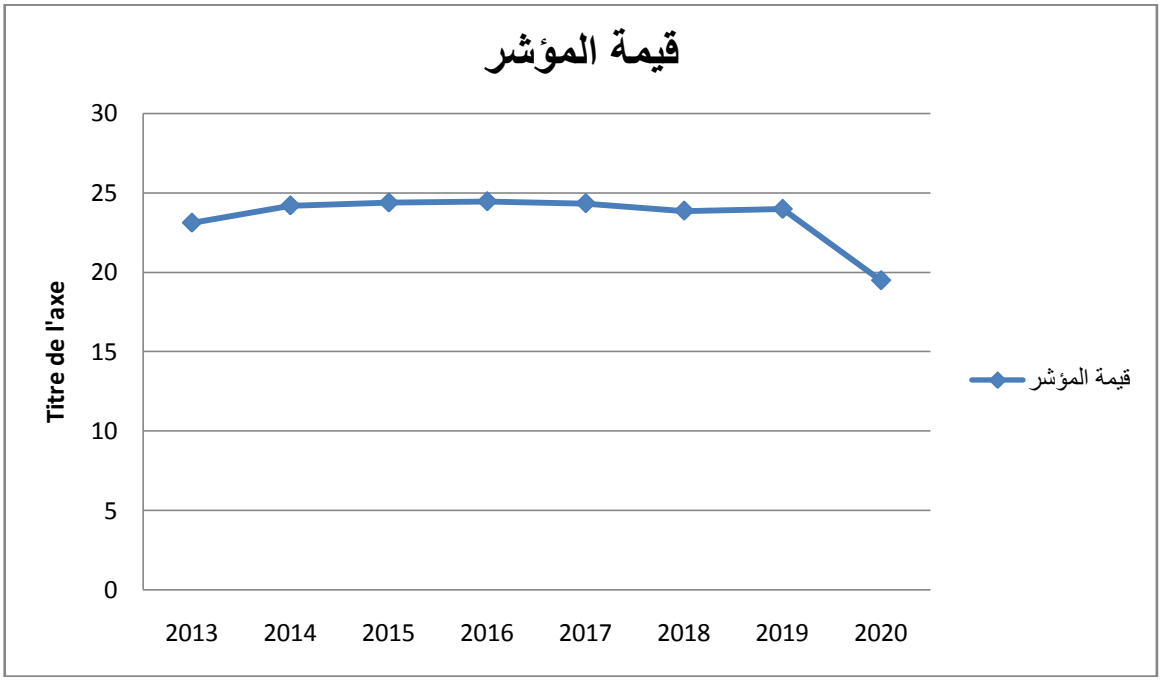

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول

يمثل الجدول والمنحنى تطور مؤشر الابتكار العالمي للجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2020 ، حيث نلاحظ أن مؤشر الابتكار يشير إلى تطور وتحسن مستمر بقيم طفيفة لسنة 2013إلى سنة 2017 ،تراجعت قيمة المؤشر من سنة 2018 إلى غاية2020 وهذا راجع إلى القوانين التي تخص قطاع الابتكار ،كذلك الخسائر الاقتصادية في ظل جائحة كورونا لسنة 2019.

الفرع الثاني : مدخلات وخرجات النظام الجزائري للابتكار

تم تقسيم مؤشر الابتكار العالمي إلى مؤشرين الأول مدخلات الابتكار والثاني مخرجات الابتكار وكل واحد منهما لدسه مؤشراته الفرعية التي يتم القياس بها ، حيث لا يمكن قياس الابتكار بمخرجاته فقط بل المدخلات تكتسب نفس الأهمية ،خاصة من أجل التنبؤ بمستقبل الدولة في الوصول لدرجات عالية من الابتكار ، والشكل التالي يمثل مؤشر الابتكار العالمي وفروعه.[1]

الشكل رقم 10:نموذج الإبتكار العالمي

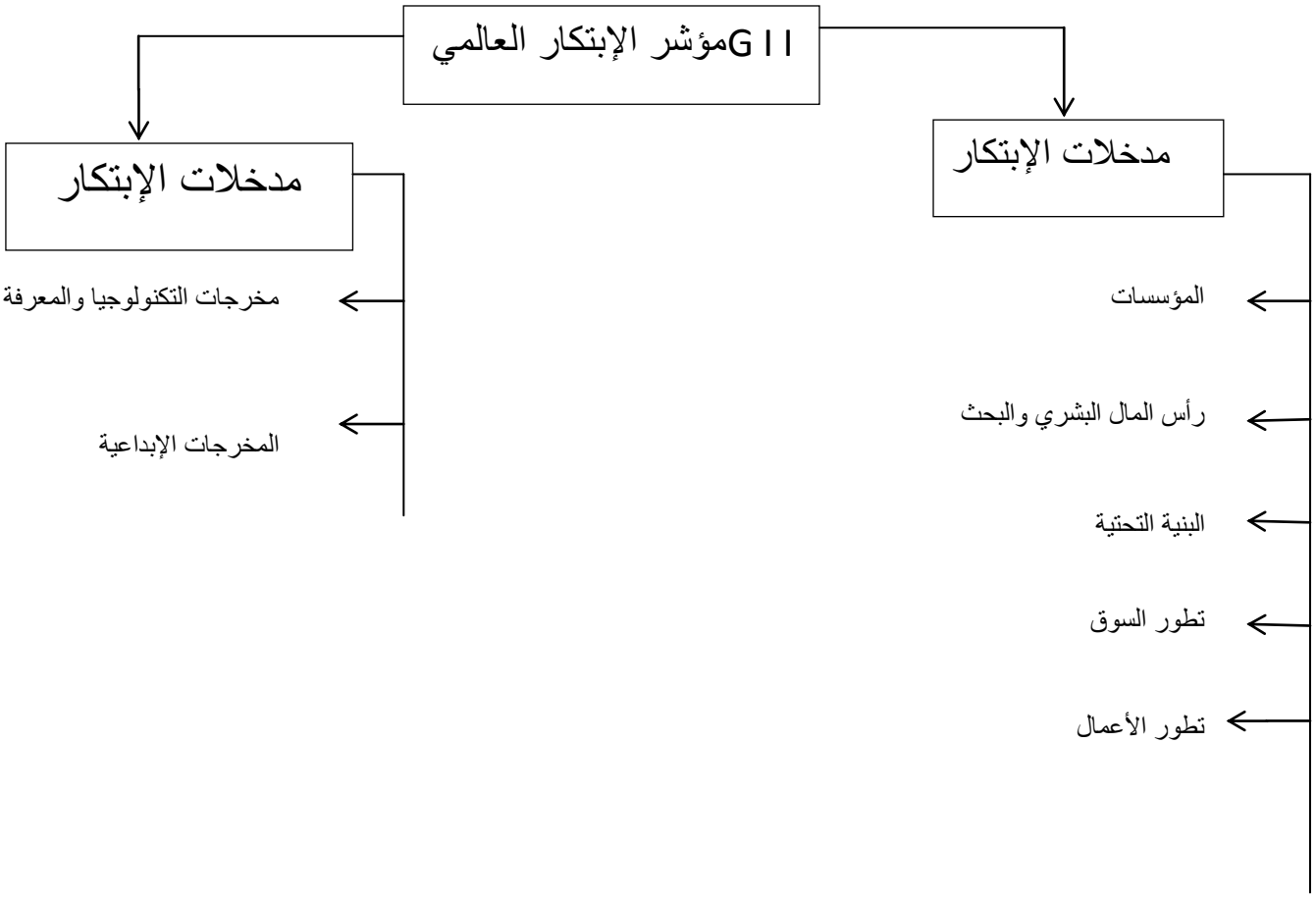

المصدر :فاطمة الزهراء سواعدية ،فطيمة حاجي ،البحث العلمي :المسلك الجديد نحو الإبتكار ، دراسة حالة الجزائر حسب مؤشرالإبتكار العالمي خلال الفترة 2013 – 2019 ،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13 ،العدد 3 ،2020 ،ص 295

[1] فاطمة الزهراء سواعدية،فطيمة حاجي،مرجع سبق دكره،2020،ص295

الجدول رقم 16:مؤشر الإبتكار بمدخلاته ومخرجاته

	مؤشر الإبتكار	مدخلات الإبتكار	مخرجات الإبتكار
2009	2.3	2.8	1.8
2010	2.5	2.7	2.3
2011	19.8	32.1	7.6
2012	24.4	33.0	15.8
2013	23.1	31.6	14.6
2014	24.2	31.7	16.8
2015	24.4	32.1	16.7
2016	24.5	32.8	16.2
2017	24.3	33.1	15.6
2018	23.9	33.7	14.1
2019	24.0	34.7	13.3

المصدر : إسماعيل عيسى ،محي الدين محمود عمر،دراسة تطور أداء مدخلات الإبتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الإبتكار العالمي ،دراسة حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13 ،العدد 1 ،2020 ،ص645

الشكل رقم 11: تطور مؤشرات الإبتكار بمدخلاته ومخرجات

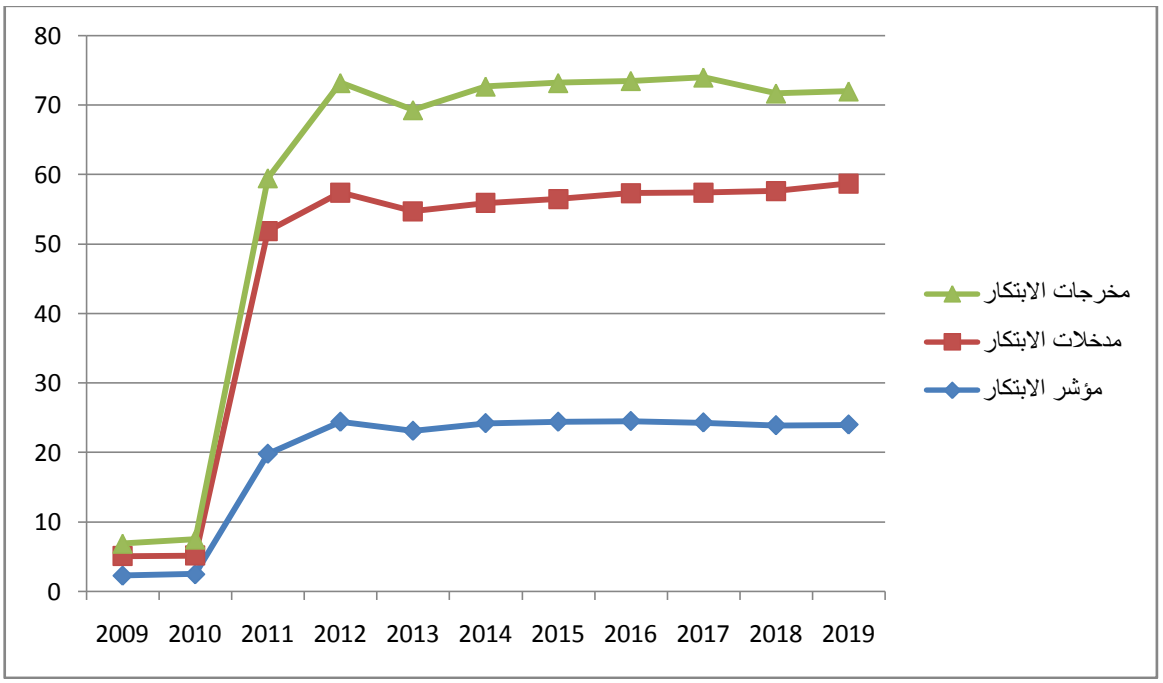

المصدر :مرجع نفسه ، ص 645.

من خلال الشكل نلاحظ التذبذب الواضح في تطوير مؤشر الابتكار الكلي وكل من عناصر المدخلات والمخرجات ،حيث في البداية كانت قيمتها ضئيلة جدا إلى غاية 2010 ،إرتفع المؤشر الكلي للإبتكار بشكل كبير سنة 2013 ثم بدأ بالتذبذب ،حيث نلاحظ عدم الإستقرار في العلاقة بين تطور كل منهما ،كما أن المخرجات دائما أقل من المدخلات وهذا واضح من الشكل الأمر الذي يدل على ضعف فعالية الأنشطة الإبتكارية في الجزائر مما يستدعي العمل أكثر على ترقية وتحديث وتطوير كل ركائز الإبتكار.

أولا :مدخلات النظام الجزائري للإبتكار : تمثل مدخلات الإبتكار في مؤشر الإبتكار العالمي متوسط لخمسة مؤشرات أساسية ، يتم قياس من خلالها عوامل في الاقتصاد الوطني تتمثل في المؤسسات ، رأس المال البشري ، البنية التحتية ،تطور الأسواق ،وتطور بيئة الأعمال التجارية ، وفيما يلي سيتم عرض تطورها في الجزائر.[1]

الجدول رقم17:مدخلات النظام الجزائري للإبتكار خلال الفترة (2010-2020).

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر الفرعي لمدخلات الإبتكار	128	101	101	112	122	119	104	105	100	100	111
1 - المؤسسات	118	112	114	118	118	120	113	103	102	106	104
البنية السياسية	111	109	118	127	123	120	113	108	107	111	110
البنية التطبيقية	124	113	107	113	113	108	104	106	103	109	105
بنية الأعمال	115	98	110	113	117	127	110	99	85	88	92
2 –راس المال البشري	111	81	77	79	82	82	79	86	80	74	74
التعليم	90	64	60	50	66	67	60	83	90	90	85
التعليم العالي	121	72	63	79	77	69	64	63	37	36	36
البحث	103	107	126	107	111	115	115	115	117	78	76

[1] كنزة ثابث،هناء عفيف،مرجع سبق دكره،2021،ص51

والتطوير										
3-البنية التحتية	110	90	95	93	86	95	86	79	80	81	100
تمنولوجيا المعلومات والإتصال	82	102	112	111	116	128	116	113	113	115	114
البنية التحتية العامة	113	83	54	62	23	38	15	8	10	10	42
الإستدامة البينية	132	103	86	58	82	72	68	74	74	74	72
4-تطور السوق	126	92	114	114	138	124	117	122	118	122	130
القروض	112	111	127	110	115	135	126	125	125	125	129
الإستثمار	131	42	73	59	75	41	78	124	101	99	130
التجارة التنافسية وحجم السوق		77	98	118	140	131	90	85	83	78	99
تطور بيئة الأعمال	129	107	92	139	137	135	118	119	114	126	126
العاملين في مجال	132	102	112	122	118	112	115	115	114	110	115
روابط الإبتكار	115	114	97	135	131	125	92	111	104	122	111
إستيعاب المعرفة	125	75	45	124	135	132	104	91	86	117	113

المصدر :كنزة ثابت ،هناء عفيف ، مرجع سبق ذكره ، 2021 ، ص ص 51 .52.

نلاحظ من خلال الجدول أن ترتيب الجزائر عرف تحسنا طفيفا في المؤشر الفرعي للمدخلات ، حيث انتقلت من المرتبة 128 سنة 2010 ،إلى المرتبة 111 سنة 2020 ، وكانت المرتبة 100 سنتي 2018 و 2019 أحسن ما

حققته ،مؤشر الجزائر يظهر أن أداء الجزائر عرف تحسن حيث انتقلت من المرتبة 118 سنة 2010 إلى المرتبة 104 سنة 2020 ،وفيما يخص أقل أداة كان في مؤشر البيئة السياسية الذي يبين عدم استقرار الوضع السياسي في الجزائر وذلك لعدة أسباب منها أزمة البترول في أواخر 2014 ، أما أحسن أداء قدمته كان في مؤشر بيئة الأعمال حيث تمركزت في المراتب 85 .88 .92 خلال السنوات 2018 ،2019، 2020 على التوالي أما مؤشر رأس المال البشري حققت فيه الجزائر نتائج حسنة حيث إنتقلت من المرتبة 117 سنة 2018 إلى المرتبة 78 ،76 سنتي 2019 و 2020 على التوالي مؤشر البحث والتطوير سنة 2020 إحتل المرتبة 55 في عدد الباحثين والمرتبة 70 في تصنيفات الجامعات الدولية ، وهذا يدل على حسن سير السياسات المعتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،من بين المؤشرات التي كانت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة هو مؤشر تطور السوق تمركوت الجزائر في المرتبة 129 سنة 2020 وهي جد متأخر تعكس ضعف النظام المصرفي في القيام بدوره

ثانيا : مخرجات النظام الجزائري للابتكار :تمثل مخرجات الابتكار في مؤشر الابتكار العالمي متوسط لمؤشرين أساسيين ،يتم قياس من خلالها الدلالات الحقيقية على نتائج الابتكار وهي مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية وفيما يلي سيتم عرض في الجزائر [1]

جدول رقم 18 :تطور مخرجات النظام الجزائري للإبتكار خلال الفترة 2010 –2020.

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر الفرعي لمخرجات الإبتكار	77	125	134	141	132	129	116	117	116	118	126
1 مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	91	125	108	115	114	115	100	107	111	113	90
إنتاج المعرفة	128	103	110	107	108	113	104	101	91	90	90
تأثير المعرفة	40	108	123	102	93	87	71	81	101	107	119
نشر المعرفة	96	124	54	120	129	128	120	124	124	126	120

[1] كنزة ثابث،هناء عفيف،مرجع سبق دكره،2021،ص51

2 مخرجات إبداعية	68	123	136	140	138	131	122	116	116	117	118
النواتج الإبداعية غير الملموسة	87	123	134	137	137	135	122	120	111	111	115
السلع والخدمات الإبتدائية	125	125	86	130	114	105	98	105	115	105	125
الإبداع على شبكة الأنترنت			114	116	84	75	97	101	106	102	101

المصدر :كنزة ثابت ،هناء عفيف ، مرجع سبق ذكره ،2021 ، ص 54.

نلاحظ من خلال الجدول يظهر أن الجزائر لم تحقق مراتب حسنة في المؤشر الفرعي للمخرجات ،حيث سنة 2010 كانت في المرتبة 77 وذلك كان أحسن أداة طوال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى تدني رتبتها في المؤشرات المكونة ، مؤشر المخرجات الإبداعية تمركزت الجزائر فيه وفي جميع المؤشرات الفرعية المراتب الأخيرة طوال الفترة.

بعد عرض تطور مدخلات ومحرجات النظام الجزائري للإبتكار من خلال مؤشر الإبتكار العالمي ،يظهر أن مدخلات النظام الوطني للإبتكار عرفت تحسن في بعض المؤشرات الفرعية ،أما بالنسبة لمخرجات النظام فهي تعاني من ضعف تفي جميع المؤشرات المكونة لها.

المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات .

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لنشاط التصدير لترقية صادرات خارد قطاع المحروقات لأن اعتمادها الكبير على صادرات المحروقات يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الفرع الأول : واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحد كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات ، مما يستوجب العمل على إيجاد البديل الأمثل لتفادي الوقوع في كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني[1]

الجدول رقم 19 : تطور الصادرات خارج المحروقات 2010 – 2017 .

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890
%	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44
صادرات المحروقات	55527	711427	69804	63752	60304	35724	28246	32873
%	9733	97.19	97.13	96.72	95.89	94.54	94.07	94.56
مجموع الصادرات	57053	73489	73489	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر:سعيدة طيب ، محمد جعفر هني ،مرجع سبق دكره، 2021 ، ص 332 .

من خلال الجدول تبين هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة إذ تتعدى نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 97% خلال الفترة 2010 –2013 ،و94 % خلال الفترة 2014 – 2017 ،في حين لم تتعدى نسبة مساهمتها خارج المحروقات 3% خلال الفترة 2010 –2013 و5% خلال الفترة 2014 – 2017 ،ما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية ،إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الإتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية .

سجل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات خلال الفترة 2010 – 2013 في حين سجلت انخفاض لصادرات المحروقات عام 2015 ،حيث بلغت حصتها 94.54 %من إجمالي الصادرات.

[1] سعيدة طيب ،محمد جعفر هني،أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات ،دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005-2018،مجلة الدراسات والأبحاث الإقتصادية في الطاقات المتجددة،المجلد 8،العدد2،2021،ص332.

تبقى الصادرات هامشية حيث سجلت فقط 5.46% من إجمالي الصادرات سنة 2015 ،أي ما يعادل 2063 مليون دولار ،بانخفاض قدره 20.1% مقارنة بعام 2014 ،وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تناقص الطلب على صادرات الجزائر.

الفرع الثاني:التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات : 2010 -2017.

الجدول رقم20:التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات (2010-2017).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	حصة الصادرات	التطور السنوي %
المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	348	1.13	6.42
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	37	0.29	13.1-
المواد نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	1348	4.5	4.77
التجهيزات الصناعية	30	35	32	28	16	19	53	74	0.18	37.08
السلع الإستهلاكية	30	15	19	17	11	11	18	20	0.06	5.26
الطاقة والتشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	32864	93.84	16.45
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	34763	100	15.78

المصدر :سعيدة طيب ، محمد جعفر هني ، مرجع سبق ذكره ،2021 ،ص333.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرت الجزائرية الكلية أي بنسبة 93.84% ، كما شكلت الصادرات خارج المحروقات 5.93% في 2016 ،كما تشير الإحصائيات إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ،حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 6.16% من إجمالي الصادرات سنة 2016 ،وهي نسبة ضئيلة جدا ،تعد هذه النسبة على فشل الحكومات الجزائرية في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات بالنظر إلى

التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتمركز جلها في ثطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة من المؤسسات في التصدير نتيجة تركيزها في قطاع لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث : العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول الممكنة لتجاوز عقباتها.

الفرع الأول :العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1 – **الصعوبات الإدارية** : يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات ،فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لحل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية ، فالكثير من المشاريع عطلت كون نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك :

– مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم وإستعاب وفهم خصوصيته لهذا النوع من المؤسسات ، ومن ثم التعامل محذوف متطلباته.

– سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الأن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

2 – الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي : إن مسألة الحصول على العقار الصناعي سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه ،السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى ،فحسب دراسة قام بها البنك العالمي اثبثت مدى تأثيرهذا العائق على الإستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تطول فترة إنتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي إذ تتراوح هذه المدة بين 03 و 05 سنوات فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والوكالات العقارية حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الص والم ويرجع ذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره. [1]

3 – **الصعوبات المتعلقة بالتمويل** : من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشكلة التمويل مثلا على مستوى دول الإتحاد الأوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل فالحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا لحد من تطور هذا القطاع وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها:

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض مما يجعل المستثمرين على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة ومن جهة أخرى تجدهم يتجنبون التعامل مع البنك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة.

[1] عبد الرحمان ياسر ، عماد الدين براشن ،مرجع سبق ذكره ، 2018 ،ص 277 – 278.

4 – **الصعوبات المتعلقة بالتسويق** :تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه ومن بين هذه الصعوبات تذكر

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين

- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بإنتهاج سياسة الإغراق.

- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات

- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي

5– **الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية** :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي [1]

[1] مرجع نفسه ،ص 277–278

الفرع الثاني : الحلول الممكنة لتجاوز عقبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تحسين المحيط الإداري والتنظيمي من خلال تسهيل مختلف الإجراءات الإدارية والمرافقات تمنح التراخيص ، إضافة إلى تسهيل الإجراءات التي تنظم علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الهيئات الحكومية مع الأخذ بعين الإعتبار عند إعداد القوانين والتشريعات وعوائق وإحتياجات هذه المؤسسة.

– تحسين المحيط المالي والمصرفي ،وذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض المصرفية ،وتحفيز البنوك لتقديم القروض لهذه المؤسسات مع منح مزايا خاصة ، مثل الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط ،كما أن إيجاد بعض صيغ التمويل التي تلائم هذه المؤسسات مثل رؤوس الأموال الاستثمارية من شأنه الحد من العقبات.

– الإسراع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك بواسطة الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا لتحقيق المزايا التنافسية ، مع تدعيم إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الاستشارة والمساندة الفنية لأصحاب هذه المؤسسة إضافة إلى إعداد برامج تأهيلية للاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية مع إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع مختلف الهيئات الدولية .

– العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية إنجاز المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسيير المحاسبي لإكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والإبتكار ،بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] حمزة غربي ، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزائرية ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد 4 ، العدد 1 ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2020 ،ص 27– 28.

خلاصة الفصل الثاني :

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اهتمام متويزاومتزياد مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد الجزائري وانذماجه في السياق الاقتصادي العالمي، بالزغم من الإمكانيات المتواضعة التي يتمتع بها هذا القطاع إلا أنه استطاع المساهمة وبصفة فعالة في الحد من مشكلة البطالة والمشاركة في التنمية المحلية وترقية الصادرات وزيادة الاستثمار الداخلي.

ومن بين المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب التدهور الذ عرفه اقتصاد البلاد وضعف الجهاز المالي الذي لا تتماشى قواعد عمله وتسييره مع متطلبات اقتصاد السوق.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة عامة.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن المقاولاتية تعتبر ميزة أساسية ورئيسية لابد من توفرها في الشخصية المبتكرة بالرغم من المجهودات التي تبدلها الدولة.

تساهم المقاولاتية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجله التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق مناصب الشغل ،يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول ، وهذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ،مطلع التسعينات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الإقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق ،كما عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اهتماما مميزا متزايدا مع بداية تطبيق الإصلاحات ،وانفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع استطاع المساهمة في الحد من مشكلة البطالة وترقية الصادرات وزيادة الاستثمار المحلي ، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء منظومة مؤسسية ،إلا أنه هناك مجموعة من العراقيل والمشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية ،من أجل التغلب على هذه العراقيل والمشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية ،من أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الاقتصاد الوطني بواسطة تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناتجة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتنا وثقافتنا وقدراتنا ،وذلك من خلال خلق مؤسسات جديدة ناشطة في المجال الصناعي أو إعادة تأهيل وبعث المؤسسات العاجزة والمتوقفة عن النشاط ، وهذا لا يعني إهمال الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية والخاصة الكبرى في ترقية القطاع الصناعي ،إنما بالاعتماد على ركيزة وحيدة لا ولن يقدم شيئا جديدا للصناعة الجزائرية ،خاصة في ظل جهود الدولة في الخروج من التبعية البترولية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جملة من المشاكل الإدارية والمالية والاقتصادية والتي تكبح بدورها عمل هذه المؤسسات وتمثل عقبات في طريق نموها.
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع الصناعي مهم جدا من خلال تنويع المنتجات المحلية ،وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا ومستمرا من حيث عدد المؤسسات أو كثافتها ،إلا أن عدد وكثافة هذه المؤسسات قليلة وغير كافية مقارنة بالمؤسسات العالمية.
- هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،فغالبا عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعة التقليدية.

خاتمة عامة

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب عمل خاصة بالنسبة للأشخاص القاطنين في الأرياف نظرا لصعوبة حصولهم على عمل لعدم تواجد عدد كبير من المؤسسات في تلك المناطق وأيضا بعد المدن عنهم وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة وزيادة كميات الإنتاج وتسويقه محليا وأجنبيا ، وهو بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

- إعادة النظر في سياسة التمويل واستمرارية اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بدعم المشاريع الصغيرة من خلال تخفيض الفوائد أو الإعفاء عنها ،فالبنوك لم تعد تثق في الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل منحها القروض.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة،فهي توفر مناصب شغل للعديد من أفراد المجتمع بالإعتماد على اليد العاملة مقابل التخلي عن الالات والمعدات المتطورة،كما تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات من خلال قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ،مما يعمل على الزيادة في الناتج المحلي الخامpib،وبالتالي خلق قيمة مضافة.

الاقتراحات والتوصيات

- العمل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر بمختلف مناطق الوطن ،وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة.

- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممول رئيسي وفعال ، من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير فرص العمل .

- العمل على إنشاء هيئات مخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تلبي هذه الاحتياجات.

- تقرير دور الجامعات الوطنية في زرع فكر المقاولاتية لدى الطلبة والشباب.

- توجه الدولة إلى إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع صناعي والتقليل من المؤسسات ذات الطابع الخدمي نظرا لتشبع الاقتصاد المحلي بهذا القطاع

- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة والدعم بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وتطوير أجهزة أخرى مماثلة ومكملة لها.

- تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة بمشكل التمويل ،وذلك من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية على استحداث فروع متخصصة تعمل على تقديم قروض بنسب منخفضة وضمانات مسيرة لصالح المقاولين

- خلق بيئة استثمارية من خلال لإستراتيجية وطنية تعمل على تشجيع الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يجعل المشروع قادرا على النمو والاستمرارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب**

1. أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

- ✓ **الأطروحات والرسائل**

أ-أطروحات الدكتوراه

1 -أحلام قزال، المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود-دراسة حالة مجموعة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباتح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 96.

2 -أحمد جابة ، الابتكار وإستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري-حالة المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2015.

3 -آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2017/2016.

4 -حمزة لفقير ، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016.

5 - سامية عزيز ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط لمدينة بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

6 - سامية عزيز ،وافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط لمدينة بسكرة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص تنمية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة.

7 - علي بخيتي،المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2020،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث ل م د ،قسم العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي مرسلي عبد الله،تيبازة، 2021-2022.

8 -محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

9 – محمد مسلم،مساهمة الإبتكار في المنتجات الجديدة في تبني المستهلك النهائي لها،دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الهواتف النقالة الدكية بولاية البويرة،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2020.

10 –محمد مسلم،مساهمة الإبتكار في المنتجات الجديدة في تبني المستهلك النهائي لها،دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الهواتف النقالة الدكية بولاية البويرة ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة، 2020.

ب – رسائل الماجيستر

1 – عبد القادر رقراق،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة،دراسة حالة الجزائر،مدكرة لنيل شهادة ماجيستير،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران.

2 –عبد الوهاب بوبعة ، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة موبيليس"، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير ، تخصص إدارة الموارد البشرية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011.

3 – ناصر الدين قريبي،أثر الصادرات على النمو الإقتصادي حالة الجزائر،مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،إقتصاد دولي،الجزائر،2013–2014.

✓ **المجلات والدوريات**

1. آدم رحمون، سعد مقص، أحمد سواهلية، المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد العاشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2018.
2. إسماعيل عيسى ،محي الدين محمود عمر،دراسة تطور أداء مدخلات الإبتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الإبتكار العالمي ،دراسة حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13 ،العدد 1 ،2020.
3. أمينة بن جمعة ،جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة خنشلة، جوان 2017.
4. حليمة حراز ، أليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، الجلد 4 ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،الجزائر ، 2019.
5. حمزة عزبي ، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال مجلد 4 عدد 1 ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2020.

6. الحواس زواف ،مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر،تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005-2019) ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد 6 ،العدد 1 ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،2021 .
7. سعيدة طيب ، محمد جعفر هني ، أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005 – 2018 ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2021.
8. سلمى صالحي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 5 ، العدد 1 ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،جوان 2021 .
9. صادق هادي ،مختار عصماني ،دور أجهزة التمويل في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر ، دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 6،العدد 1 ،جوان 2021
10. صبرينة حديدان ، المقاولاتية في الجزائر أي واقع؟، مجلة آفاق علمية، مجلد 09، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017.
11. صراح بن لحرش، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والموافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة amgem ; cnac ; ansej ; andi ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 7، العدد1، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،جوان2020.
12. صليحة يعقوبن، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الإقتصاد الوطني ،مجلة أراء للدراسة الإقتصادية والإدارية ،المجلد 2 ،العدد1 ،جامعة الجزائر ،2020
13. عائشة بلحرش،أثر الابتكار على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019،مجلة مجاميع المعرفة، المجلد8،العدد2022،1.
14. عبد الحميد قرومي ، حنان بن علي، روح المقاولاتية ودرها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، 2018.
15. عبد الكريم سلوس ، أحمد صديقي ،مساهمة وكالةAnsej في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010 – 2019 / مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد 4،عدد 2،جامعة لأحمد دراية ، أدرار،الجزائر ،2020 .
16. عبد الكريم يوسفي ،بلال بوجمعة ،أثرهيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 7 ،عدد3 ،2021
17. عز الدين حملة،دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017،مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية ،المجلد2،العدد2021،1.

18. فارس معيزي ،عبد الجليل جوداح ،دورالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر ،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ،المجلد 10 ،العدد 2 ،2021.

19. فاطمة الزهراء سواعدية ،فطيمة حاجي ،البحث العلمي :المسلك الجديد نحو الإبتكار ، دراسة حالة الجزائر حسب مؤشرالإبتكار العالمي خلال الفترة 2013 –2019 ،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13 ،العدد 3 ،2020.

20. فريدة معارفي ،دور المؤسسلت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001 – 2019) ،مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ،المجلد 11 ، العدد 1 ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2022.

21. فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019.

22. فطيمة برعي، زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.

23. فوزي لوالبية، محمد سمير طعيبة، محمد علي جودي، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجلفة، 2019.

24. كمال زموري ،تشخيص وضعية النظام الوطني للإبتكار في الجزائر ،حقائق وأفاق ، مجاة نماء للإقتصاد والتجارة ،العدد الرابع ،المركز الجامعي ،ميلة ،الجزائر،ديسمبر 2018.

25. كنزة ثابث ،هناء عفيف ،تحليل واقع النظام الجزائري للإبتكار على ضوء مؤشر الإبتكار العالمي حلال الفترة 2010 –2020 ،مجلة مغهد العلوم الإقتصادية ،المجلد 24 ،العدد2021،2.

26. ليلى خواني ، المقاولاتية وروح الإبداع في المؤسسات– دراسة حالة الجزائر، المجلة المغربية لريادة الأعمال والابتكار والإدارة، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان.

27. محمد الهادي ضيف الله ، دور الهيئات الدعم الحكومي في السدامة ادم صار الم في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej والصندوق الوطني للتأمينعلى البطالة CNAC ، مجلة الأصيل للبحوث العلمية والإدارية ،العدد 3،جوان 2018.

28. محمد بن شايب ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،فرع بومرداس ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث للبحوث والدراسات،المجلد 4 ، العدد 6،جوان ،2016.

29. مغنية هواري، البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09، جامعة طاهر مولاي سعيدة، 2014.

30. نصيرة سعيدي ، محمد ميلود قاسيمي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد الثالث ،العدد الأول ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ،الجزائر ، جوان 2018 .

31. نور الدين بيطاط، بوالزليفة صابر، آليات تدعيم وتنمية الابتكار كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ،دسمبر 2017.

32. نور الدين رادي، الإبداع والابتكار في المنظمات الحديثة–دراسة تجارب عالمية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

33. هادي صادق ، مختار عصماني ،دور أجهزة التمويل المصغرة في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر ، دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (Amade , Ansejسابقا) ، 2000 – 2019 ،مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 6 ، العدد 1،جوان 2021.

34. ياسر عبد الرحمن ،براشن عماد الدين ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ،العدد الثالث ،جامعة جيجل ،الجزائر ،2018 .

✓ **الملتقيات**

أ – الملتقيات الدولية :

1 – عبد الوهاب بن تريكة ،دور الاجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات مداخلة بالملتقى الدولي ،استراتيجة الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر

2 –عمر فرحاتي، ملتقى دولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 06–07 ديسمبر 2017.

ب– الملتقيات الوطنية :

2– فضيلة بوطورة، بوطورة فاطمة الزهراء، هزري أحلام، أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية–دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة، ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، يومي 10–11 ديسمبر 2018.

1 –مصطفى عوادي ، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2017.

✓ **التقارير**

1 – وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية.

1. RazikaMekhoukh, entrepreneurship as a mechanism for national economy growth, journal of economic growth and entrepreneurship JEGE, vol 04, N02, year 2020

ثالثا:مراجع الأنترنث

1. http:// sustainabi lity-excellence.com 07.03.2021. إدارة الإبتكارالمؤسسي ،الشبكة العربية للتميز والإستدامة .

2. http//marifeh.com 20/05/2021. مجلة الإبتكار في ريادة الأعمال .

3. http//www.rowadala.com 25/05/2021. المدونة الرئيسية للإبتكار والنمو الإقتصادي،منتدى أسيار الدولي .